مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد الثالث – العدد الرابع
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol.3 , No.4)
October 2020

دور (لجان) مجلس الإدارة كأحد آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري
" دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية "

د. أحمد الشريف عمار / محاضر بقسم المحاسبة / كلية الاقتصاد / جامعة سرت

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور لجان مجلس الإدارة كأحد آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري بالمصارف التجارية الليبية ، ولتحقيق هذا الهدف اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الدراسة ، حيث تم تصميم استبانة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة المكون من مدراء المصارف ومساعديهم ، رؤساء وموظفي اقسام المراجعة الداخلية ، رؤساء وموظفي اقسام الحسابات الجارية ، رؤساء اقسام الائتمان ، وبعض الموظفين الآخرين ، وقد بلغ عدد الاستبانات الموزعة 60 استبانة ، واسترجعت منها 53 استبانة صالحة للتحليل ، وقد تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) لتحليل البيانات واختبار الفرضيات . وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها أنه يوجد أثر ذي دلالة معنوية للجان مجلس الإدارة في الحد من الفساد المالي والاداري للمصارف محل الدراسة . بالإضافة الى ذلك ، فقد بينت الدراسة عدم وجود اختلافات بين إجابات المبحوثين حول دور لجان مجلس الإدارة في الحد من الفساد المالي والإداري . وبناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإنها توصي المصارف التجارية الليبية أن تهتم أكثر بلجان مجلس الإدارة وذلك لما لها من أثر فعال في الحد من عملية الفساد .

الكلمات المفتاحية *: لجان مجلس الإدارة – الفساد المالي والإداري – المصارف التجارية .*

Abstract

This study aimed to identify the role of board committees as one of the governance mechanisms in reducing financial and administrative corruption in the Libyan commercial banks. In order to achieve this objective, the researchers have adopted the descriptive and analytical approach, as being the most appropriate technique to conduct such a study. Therefore, a questionnaire has been designed to collect data from the population of the study which composed of managers and their assistants, heads and employees of internal audit departments, heads and employees of current accounts departments, heads of credit departments, some other employees, 60 questionnaire had been distributed, of which 53 questionnaires were returned and valid for analysis. The Social Science Statistical Package Program SPSS has been used to analyze the data and test the hypotheses. The study has been reached for a set of results, the most important of which was that there is meaningful moral impact of the committees of the board of directors to reduce financial and administrative corruption of the banks under study. In addition, the study found that there was no difference between the views of the sample study about the role of board committees to reduce financial and administrative corruption. Based on the findings of the study, the study recommends that the Libyan commercial banks should pay more attention to the committees of the board of directors because of their effective impact to reduce the corruption.

Keyword: Committees of the Board of Directors, Financial and administrative corruption, Commercial Banks

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة :

يعتبر الفساد من ابرز القضايا التي تواجه الاقتصاديات العالمية وبالأخص اقتصاديات الدول النامية ، فهو ظاهرة عالمية تواجهها كل الدول باختلاف درجة نموها وتطورها ، وقد اتسعت في العصر الحديث وأخذت أشكال عدة ، وزاد من حدتها ذلك الفساد القادم عبر الحدود من خلال التعامل بين الدول أو الشركات العالمية أو المنظمات الدولية ، حيث أصبح موضوع الفساد من الموضوعات التي تشغل الرأي العام المحلي والدولي نظراً لاستفحاله وخطورته على الاقتصاد والتنمية . وقد أثبتت الكثير من الدراسات إن للفساد تأثير سيئ على النمو والتطور الاقتصادي ، فعند اختبار مجموعة من المتغيرات لتحليل العلاقة بين الفساد وهيكل الانفاق الحكومي وجد بأن الفساد يخفض الاستثمار والنمو الاقتصادي ويغير من هيكل الانفاق الحكومي ويؤدي الى تخفيض معدل الانفاق على الخدمات العامة ، فالفساد يزيد من تكلفة المعاملات والمشاريع والنفقات والاستثمارات ويحد من دوافع وفرص الاستثمارات وايرادات الدولة بسبب التلاعب في جميع مواردها المالية . فمثلا تشير إحصاءات رسمية إلى أن حجم الأضرار التي وقعت على الاقتصاد الروسي بسبب الفساد بلغت نحو 40 مليار روبل (572 مليون دولار) في النصف الأول من عام 2014م ، فبالرغم من تمكن السلطات من كشف 11500 قضية فساد خلال تلك الفترة إلا أنه لم يصل منها إلى المحاكم سوى 6500 قضية فقط (إنبية ، 2017 ، ص8) . وفي مسح أجرته الجمعية الأمريكية لفاحصي الاحتيال Association of Certified Fraud Examiners لسنة 2016م ، بينت فيه أن المنظمة المتوسطة الحجم تخسر 5% من إيراداتها بسبب الاحتيال الذي يعتبر أحد أبرز أشكال الفساد المالي ، وأن إجمالي الخسائر الناتجة بسببه في المنظمات التي شملها المسح 6.3 مليار دولار ، بمتوسط خسائر لكل منظمة 2.7 مليون دولار . كذلك فإن الفساد المالي كان السبب في حدوث انهيار مفاجئ لشركات عملاقة في مطلع القرن الحادي والعشرين مثل شركة أنرون (Enron) للطاقة وشركة وورلد كوم (World Com) للاتصالات وما ترتب على هذا الانهيار من آثار اقتصادية متمثلة في حدوث خسائر مالية لكافة الأطراف المرتبطة بهذه الشركات ، وكان السبب في عدم التنبؤ بانهيار تلك الشركات هو إعداد تقارير مالية مضللة من قبل إدارات تلك الشركات ، والذي يعتبر أحد صور الفساد المالي (الجازوي والبرعصي ، 2018 ، ص ص 2 ، 3) .

ولم تكن ليبيا بمنأى عن هذا الفساد ، فهو منتشر فيها كغيرها من الدول منذ القدم ولم تسلم انعكاساته السلبية على جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية جراء ممارسته في الماضي والحاضر ، حيث استفحلت ظاهرة الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الليبية بسبب ضعف دور الأجهزة الرقابية وغياب الشفافية والمحاسبة ، إضافة إلى عدم تطبيق الإجراءات الكفيلة بمعالجة هذه الظاهرة (موسى ، 2017 ، ص 225) .

ونتيجة لاستفحال تلك الظاهرة من جهة ، وخطورتها من جهة أخرى ، فقد تعاظم الاهتمام بمفهوم وآليات الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الاقتصادية ، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل قامت الكثير من المنظمات والهيئات بتأكيد مزايا هذا المفهوم والحث على تطبيقه في الوحدات الاقتصادية المختلفة مثل لجنة كادبوري Cadbury Committee والتي تم تشكيلها لوضع إطار لحوكمة المؤسسات باسم Cadbury Best

Practice عام 1992م في المملكة المتحدة ، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) والتي قامت بوضع مبادئ حوكمة الشركات Principles of Corporate Governance عام 1999م ، كذلك لجنة Blue Ribbon Committee في الولايات المتحدة الأمريكية والتي أصدرت مقترحاتها عام 1999م (بن حسين ، 2015م ، ص ص 181 ، 182) .

ويعد مجلس الإدارة إحدى هذه الآليات الهامة التي تعتمد عليها حوكمة الشركات ، وحظيت باهتمام بالغ من قبل الهيئات العلمية الدولية والمحلية المتخصصة والباحثين ، وفي هذا الصدد أشار (كمال ووسيلة ، 2016 ، ص 247) بأن مجلس الإدارة يُعد آلية مهمة لتطبيق وتنفيذ مبادئ وممارسات الحوكمة في المؤسسة ، وهذا باعتباره الإدارة العليا التي تسهر على حسن سير العمل ومراقبة مدى تماشي العمل مع الخطط والأهداف الموضوعة ، ونسبة الوصول إلى النتائج المخططة ، ويتم ذلك من خلال مزيج من اللجان المكونة للمجلس والتي يختلف عددها وتسميتها وحتى وظائفها حسب كل مؤسسة والظروف المحيطة بها .

2.1 مشكلة الدراسة :

على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة الليبية لمكافحة الفساد والمتمثلة في إنشاء المنظمات الرقابية (ديوان المحاسبة ، هيئة الرقابة الإدارية ، هيئة مكافحة الفساد) ، واستصدار القوانين والتشريعات التي تحد من الفساد بمختلف صوره وأنواعه ، إلا أن الفساد لا يزال ينخر في جميع مؤسسات الدولة ومختلف قطاعاتها ، حيث أظهر التقرير السنوي لديوان المحاسبة للعام 2017م مظاهر هذا الفساد وآثاره معززاً ذلك بالأرقام التي تشير بوضوح إلى كبر حجمه ، فذكر بأن الدولة الليبية أنفقت خلال السنوات (2012م – 2017م) أكثر من 276 مليار دينار دون أن يكون لها أثر ملموس على الأرض (ديوان المحاسبة ، 2017م) ، وهذا ما أكدته أيضاً التقارير الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية خلال عام 2019م ، حيث أشارت بأن ليبيا حلت في المركز 168 في الترتيب العالمي من أصل 180 دولة شملتها تقارير منظمة الشفافية الدولية ، أي أنها ضمن قائمة الدول الأكثر فساداً في العالم (Transparency International, 2019) ، ليس هذا فحسب بل أشارت نتائج بعض الدراسات السابقة كدراسة (الصادق ومليطان ، 2017) ، ودراسة (الشربجي والمايل ، 2018) ، ودراسة (وريث ، 2019) بأن الفساد أصبح مستشري في كافة قطاعات الدولة الليبية ، لا سيما قطاع المصارف ، حيث ذكرت بعض تلك الدراسات بأن أنظمة المسائلة بالمصارف التجارية ليست بالمستوى المطلوب ولا تعمل على منع التصرفات الخاطئة للموظفين بالمصارف ، كما أن عمليات الاختيار والتعيين تسيطر عليها العلاقات الخاصة أو الواسطة وبالتالي يتم تعيين الأشخاص غير المؤهلين ، بالإضافة إلى ذلك فإن كثيراً من التعاملات يشوبها الغموض أو عدم الوضوح ولا تتسم بالشفافية .

تأسيساً على ما تقدم ، ونتيجة لخطورة تلك الظاهرة وما قد ينتج عنها من آثار اقتصادية خطيرة لها انعكاسات سلبية على الدولة كخفض معدلات الاستثمار المحلي والأجنبي ، وزيادة كلفة الخدمات الحكومية ، واستنزاف الموارد ، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي ، ومن ثم تراجع مستويات المعيشة (عريقيب والمبسوط ، 2018 ، ص 106) ، فقد جاءت الأهمية لدراسة هذه الإشكالية ، حيث قام الباحث بصياغتها في تساؤل على النحو التالي :

هل تساهم (لجان) مجلس الإدارة كأحد آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري في المصارف التجارية الليبية؟

ومن خلال هذا التساؤل يمكن طرح الأسئلة الفرعية الآتية :

1- هل تساهم لجنة المراجعة في عملية تحسين جودة التقارير المالية بالمصارف التجارية الليبية ؟

2- هل تساهم لجنة المراجعة في عملية دعم وظيفة المراجعة الخارجية بالمصارف التجارية الليبية ؟

3- هل تساهم لجنة المراجعة في عملية دعم وظيفة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية ؟

4- هل تساهم لجنة المكافآت في عملية تحديد وتقييم سياسة المكافآت بالمصارف التجارية الليبية ؟

5- هل تساهم لجنة التعيينات في عملية تحديد وتقييم سياسة التعيينات بالمصارف التجارية الليبية ؟

3.1 أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة من خطورة الفساد المالي والإداري الذي استشرى في مؤسسات الدولة بشكل عام والمصارف التجارية بشكل خاص ، وما يتركه من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني ومن ثم على المجتمع بأسره ، أيضاً تستمد هذه الدراسة أهميتها من النتائج التي يتوقع أن تقدمها على المستويين العلمي والتطبيقي ، فعلى المستوى العلمي تسعى الدراسة إلى تعميق الأساس الفكري لدور لجان مجلس الإدارة في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري ، ومن ثم إثراء المكتبة العربية بمثل هذه الدراسات وإمكانية الاستفادة منها في الدراسات المستقبلية ، خصوصاً مع قلة الدراسات العربية في هذا المجال ، أما على الجانب التطبيقي فتستمد الدراسة أهميتها من تزويد صانعي القرار في المصارف محل الدراسة ببيانات ومعلومات تساعدهم في ضمان سلامة العمل المصرفي ، وبالتالي تعزيز ثقة المودعين والمستثمرين وغيرهم من أصحاب المصالح في قدرة تلك المصارف على حماية أموالهم .

4.1 أهداف الدراسة :

يتمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة في التعرف على العلاقة بين لجان مجلس الإدارة والحد من الفساد المالي والإداري ، ومنه يمكن إبراز الأهداف التالية :

1- توضيح المفاهيم الأساسية لمتغيرات الدراسة (لجان مجلس الإدارة ، الفساد المالي والإداري) .

2- التركيز على معرفة العلاقة بين لجان مجلس الإدارة كل على حدا والفساد المالي والإداري .

5.1 فرضيات الدراسة :

بغرض الإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية ، تم صياغة الفرضيات التالية :

الفرضية الرئيسية : " يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) بين لجان مجلس الإدارة والحد من الفساد المالي والإداري في المصارف التجارية الليبية " .

الفرضية الفرعية الأولى : " يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) بين لجنة المراجعة وعملية تحسين جودة التقارير المالية بالمصارف التجارية الليبية " .

الفرضية الفرعية الثانية : " يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) بين لجنة المراجعة وعملية دعم وظيفة المراجعة الخارجية بالمصارف التجارية الليبية " .

الفرضية الفرعية الثالثة : " يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) بين لجنة المراجعة وعملية دعم وظيفة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية " .

الفرضية الفرعية الرابعة : " يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) بين لجنة المكافآت وعملية تحديد وتقييم سياسة المكافآت بالمصارف التجارية الليبية " .

الفرضية الفرعية الخامسة : " يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) بين لجنة التعيينات وعملية تحديد وتقييم سياسة التعيينات بالمصارف التجارية الليبية " .

6.1 متغيرات الدراسة :

تعتمد الدراسة على نوعين من المتغيرات هما :

المتغير المستقل (لجان مجلس الإدارة) وتشمل : لجنة المراجعة ، لجنة المكافآت ، ولجنة التعيينات .

المتغير التابع : الحد من الفساد المالي والإداري .

7.1 نطاق الدراسة :

سيتم إجراء هذه الدراسة في ظل الحدود الأساسية التالية :

1- للدراسة محدد مكاني ، إذ يقتصر إجراؤها على المصارف التجارية الواقعة بين مدينتي سرت ورأس لأنوف.

2- للدراسة محدد زماني ، إذ يقتصر إجراؤها على الفترة الزمنية الممتدة بين شهري مارس ويوليو لسنة 2020م .

3- للدراسة محدد موضوعي ، إذ يقتصر إجراؤها على لجان مجلس الإدارة (لجنة المراجعة ، لجنة المكافآت ، لجنة التعيينات)

4- للدراسة محدد بشري ، إذ يقتصر إجراؤها على استطلاع آراء كل من (مدراء المصارف ومساعديهم ، رؤساء وموظفي اقسام المراجعة الداخلية ، ورؤساء وموظفي أقسام الحسابات الجارية ، رؤساء أقسام الائتمان ، وبعض الموظفين الآخرين) .

الإطار النظري والدراسات السابقة

من أجل معالجة موضوع الدراسة ، فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث رئيسية : تضمن المبحث الأول منها الإطار المفاهيمي للفساد ، في حيت تناول المبحث الثاني الإطار المفاهيمي لمجلس الإدارة ، أما المبحث الثالث فقد تطرق إلى الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث ، وذلك على النحو التالي :

1.2 الإطار المفاهيمي للفساد :

تعد ظاهرة الفساد المالي والإداري ظاهرة عالمية واسعة الانتشار وذات جذور تأخذ أبعاداً واسعة وتتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها ، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر ، وهو داء يهلك الحرث والنسل ولم تسلم منه أي دولة في العالم متقدمة كانت أم نامية ولكن بدرجات متفاوتة ، وهذا ما تؤكده العديد من الدراسات بأن الفساد المالي والإداري يقل كثيراً في الدول ذات الاقتصاد القوي ومستوى معيشي مرتفع ، بينما يرتفع بمعدلات وتأثير كبيرين في الدول النامية بصفة عامة وذات المستوى المعيشي المنخفض على وجه الخصوص ، ويتجلى ذلك من خلال الأوجه العديدة للفساد المالي والإداري ، كانتشار الرشوة ، والتسيب

بين الموظفين وضعف الإنتاجية وتفشي المحسوبية والوساطة وزيادة الروتين وتعقيد الإجراءات في تنفيذ المعاملات ...الخ (دودين ، 2015 ، ص 72) ، وسوف يتناول الباحث في هذا المبحث كل من مفهوم الفساد وأسبابه ومظاهره وآثاره .

1.1.2 مفهوم الفساد :

لقد وردت تعاريف عديدة للفساد ، إذ لا يوجد تعريف واحد محدد له ، إلا أنها تمحورت جميعها حول مضمون واحد ، وهو الذي حددته منظمة الشفافية الدولية " كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو لغيره " (عريقيب والمبسوط ، 2018 ، ص 61) ، وهو نفس التعريف الذي أوردته هيئة الأمم المتحدة في أحد تقاريرها حيث ذكرت بأن الفساد هو " سوء استعمال السلطة العامة للحصول على مكاسب شخصية مع الإضرار بالمصلحة العامة " (صبرينة وعتيقة ، 2016 ، ص 226) .

أما الفساد المالي والإداري وهما ما يهمنا في هذه الدراسة فيمكن تعريفهما كما يلي :

الفساد المالي : يتمثل في الانحرافات ومخالفة القوانين والقواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها ، ومخالفة تعليمات ولوائح أجهزة الرقابة المالية (الفطيسي ، 2014 ، ص 195) ، حيث يتعلق بفساد المؤسسات المالية ، مثل المصارف ومؤسسات الاستثمار والتأمين ، وبورصات الأوراق المالية ، والمنشآت المرتبطة بها ، ويتمثل في استخدام المؤسسات المالية للموارد المتاحة لها لخدمة مصالح خاصة بالتفريط في تطبيق القواعد والضوابط المهنية ، وبإساءة استخدام أرضية الثقة المرتبطة بالأموال المتاحة لها ، واستغلالها لتحقيق منافع خاصة للقائمين على إدارتها ، أو بالتغرير بأصحاب الأموال والمودعين وصغار المستثمرين من خلال تقديم بيانات غير حقيقية (الرياني ، 2015 ، 146) .

الفساد الإداري : يتمثل في الانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية والمخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته (محمود وآخرون ، 2018 ، ص 43) ، حيث يتعلق بالإهمال واللامبالاة والمحسوبية وتعطيل المصالح والابتزاز والتحايل والتجاوزات الإدارية لمصالح ذاتية للموظف (الرياني ، 2015 ، ص 146) .

ومن خلال ما سبق ، يمكن القول بان الفساد يمثل مجموعة من الانحرافات والمخالفات للأنظمة والقوانين المعمول بها داخل الشركة بالإضافة الى استغلال للوظيفة ، وذلك بهدف الحصول على عدة منافع سواء كانت مادية او معنوية بدون وجه حق .

2.1.2 أسباب الفساد المالي والإداري :

للفساد المالي والإداري أسباب كثيرة ومتداخلة ، ولكن يتفق بعض الكتاب على أنه هناك ستة أسباب رئيسية تتمثل فيما يلي (سعدان وشعابنية ، 2018 ، ص3) :

1- أسباب شخصية : وهي أسباب مرتبطة بشخصية الفرد وميولاته ، ومستواه الثقافي ومستواه التعليمي ونظرته للمشروعية .

2- أسباب اجتماعية : وهي مجموعة من الأسباب تفرزها العادات والتقاليد والأعراف السائدة في المجتمع ، والتي تولد ضغوطاً اجتماعية تهيئ المناخ المناسب لنمو وانتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري من خلال أعمال المحسوبية ، الرشوة ، استغلال النفوذ ، التهرب الضريبي ، الاختلاس وتبييض الأموال ...الخ .

3- أسباب إدارية وتنظيمية : وهي تتمثل في الإجراءات الإدارية المعقدة ، وما يصاحبها من غموض في اللوائح والإجراءات وضعف في وسائل الرقابة على الأجهزة الحكومية .

4- أسباب قانونية : وهي تتمثل في ضعف القوانين التشريعية في ردع جريمة الفساد المالي والإداري بسبب بعض الفاسدين في الهيئات العليا ، والذي ينتج عنه عدم خوف الموظفين من العقوبات التي يمكن أن تطبق عليهم .

5- أسباب سياسية : وهي تتمثل في تعيين القياديين الإداريين في المواقع المهمة بناءً على الولاء السياسي ، وبغض النظر عن الكفاءة ، مما يفتح أبواب المحسوبية السياسية ويصيب موظفي الخدمات العمومية بالإحباط ، بالإضافة إلى غياب أجهزة الرقابة والمحاسبة وعدم وجود مؤسسات ومنظمات مستقلة تعنى بمكافحة الفساد ، الأمر الذي يسهل انحراف الموظفين ويشجعهم على الاستغلال غير القانوني لوظائفهم ومراكزهم الإدارية .

6- أسباب اقتصادية : تتجسد في المستوى المتدني لدخل الفرد في الدول النامية وضعف الحوافز والمكافآت الوظيفية ، الأمر الذي يؤدي إلى تدني المستوى المعيشي لغالبية الموظفين ، وهذا بالطبع يؤدي بهم إلى التفكير في وسائل أخرى لكسب المال والتي أسهلها هي استغلال الوظيفة .

3.1.2 مظاهر الفساد المالي :

للفساد المالي والإداري مظاهر عديدة تتمثل فيما يلي (**بوسلمة ، 2018 ، ص ص 55 ، 56**) :

1- الرشوة : وتعني حصول الشخص على منفعة مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ أعمال مخالفة للتشريع أو لأصول المهنة .

2- المحسوبية : أي تمرير ما تريده التنظيمات (الأحزاب أو المناطق والأقاليم أو العائلات) من خلال نفوذهم دون استحقاقهم لها أصلاً .

3- الوساطة : أي تدخل شخص ذا مركز (وظيفي أو تنظيم سياسي) لصالح من لا يستحق التعيين أو إحالة العقد أو إشغال المنصب أو ...الخ .

4- المحاباة : أي بمعنى تفضيل جهة على أخرى بغير وجه حق ، كما في منح المقاولات والعطاءات أو عقود الاستئجار والاستثمار .

5- البيانات والمطالبات غير الصحيحة : تحدث كلما قام شخص ما بتزييف حقيقة مادية أو تقديم بيانات مزيفة عمداً أو افشاء معلومات سرية ، كالمعلومات التي تتعلق بالمناقصات الواردة للجهة التي يعمل بها لصالح بعض المتنافسين للحصول على المال أو تقديم شكوى مزيفة ينتج عنها خسارة اقتصادية أو مالية للشخص الذي تم تزوير البيانات الخاصة به (تومي وعلون ، 2016 ، ص 212) .

6- الابتزاز والتزوير: لغرض الحصول على المال من الأشخاص مستغلاً موقعه الوظيفي بتبريرات قانونية أو إدارية أو إخفاء التعليمات النافذة على الأشخاص المعنيين كما يحث في دوائر الضريبة أو تزوير الشهادة الدراسية أو تزوير النقود.

7- نهب المال العام : وذلك عن طريق السوق السوداء والتهريب باستخدام الصلاحيات الممنوحة للشخص أو الاحتيال أو استغلال الموقع الوظيفي للتصرف بأموال الدولة بشكل سري من غير وجه حق .

8– تقاضي العمولات : تمثل العمولة مبلغاً مقطوعاً متفق عليه مسبقاً أو نسبة مئوية من قيمة عقد أو صفقة تجارية ، ويتم دفع هذا المبلغ للفوز بالعقد أو الصفقة ولأجل تفضيل صاحبها على المنافسين .

كما تتعدد صور الفساد المالي في المصارف ، فقد أصدرت اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد في هونج كونج عام 2000 ، تقريراً أوضحت فيه صور الفساد المالي في المصارف ، حيث تم حصرها في المظاهر الآتية (مداح ، 2018 ، ص ص 30 ، 31) :

1– الحصول على الائتمان من المصارف اعتماداً على بيانات مزورة ، حيث يتفق أحد الوسطاء مع موظف المصرف المختص بفحص أوراق طلب القرض تمهيداً للحصول عليه عن طريق قبول واعتماد طلب القرض المبني على بيانات غير صحيحة مقابل مزايا يحصل عليها من الوسيط أو طالب القرض .

2– استخدام وديعة مجمدة دون إذن صاحبها أو موافقته على منحها كقرض لشخص آخر أو حصوله على ائتمان بضمان هذه الوديعة دون علم أو إذن صاحبها ، ويقوم مدير فرع المصرف باعتماد الطلب بمعنى أنه يختلس أموال صاحب الوديعة مقابل مزايا يحصل عليها من طالب القرض ، وغالباً ما يقوم مدير الفرع الآخر بتقديم رشاوي إلى رؤسائه بهدف التغطية على عملية الاختلاس .

3– تسهيل موظف أو مدير لعمليات غسيل الأموال مقابل الحصول على مبالغ كبيرة من عصابات الجريمة المنظمة وعدم إبلاغ إدارة المصرف أو وحدة مكافحة غسيل الأموال عن ايداعاتهم في المصرف ، وتقديم كافة المساعدات لهم لإنجاح عملية غسيل الأموال .

4– قيام موظف المصرف المختص باستبدال العملات الأجنبية في نهاية اليوم بتحويل عملات أجنبية بمبالغ كبيرة لحساب أحد العملاء بأفضل سعر صرف خلال اليوم ، ونسبة توقيت الاستبدال إلى الوقت الذي تم الحصول على السعر فيه خلافاً للحقيقة ، وذلك اعتماداً على بيانات الحاسب الآلي خلال فترات دورية منتظمة أثناء يوم التعامل مقابل فائدة أو عمولة أو رشوة يحصل عليها الموظف المختص .

5– المغالاة في قيمة العقارات المقدمة كضمان للحصول على القرض من المصرف وذلك بالتواطؤ بين الموظف المختص وأحد موظفي شركة تقييم العقارات مقابل مزايا أو مبالغ كبيرة من طالب القرض .

6– تزويد موظف المصرف عصابات الجريمة المنظمة بنسخة من نموذج توقيع أحد العملاء من ذوي الأرصدة الكبيرة في المصرف وذلك بغرض تقليدها والاستيلاء على المبالغ التي يتم سحبها من دون علم العميل .

7– مساعدة موظف المصرف لإحدى الشركات للحصول على قروض من المصرف اعتماداً على دراسة يقوم بها الموظف عن الشركة واقتصاديات تشغيلها وجدارتها الائتمانية باستخدام بيانات غير صحيحة مقابل الحصول على مزايا من الشركة .

4.1.2 آثار الفساد المالي والإداري :

للفساد آثاراً سلبية على مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وهي تتمثل فيما يلي :

1.4.1.2 آثار الفساد على النواحي الاجتماعية : وتأخذ هذه الآثار وجوهاً مختلفة منها (محمود وآخرون ، 2018 ، ص ص 48 ، 49) :

1– إشاعة روح اليأس بين أفراد المجتمع ، إذ يتفق علماء الاجتماع على أنه كلما ضعف الأمل انخفضت المبادرة ، وعندما تنخفض المبادرة يقل الجهد ، وعندما يقل الجهد يقل الإنجاز ، وبدون إنجاز يتوارث الناس الإحباط واليأس جيلاً بعد جيل .

2- شعور الأغلبية بالظلم وعدم العدالة ، مما يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع .

3- تراجع المهنية وفقدان قيمة العمل ، والتقبل النفسي لفكرة التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي وتراجع الاهتمام بالحق العام .

4- يشوه صورة النزاهة العامة وذلك عندما يفقد القانون هيبته ويفلت الفاسدون من العقاب ، وهذا ما يؤدي إلى الشك وعدم القدرة على التنبؤ بالتطورات المستقبلية بالنسبة لأولئك الذين يلتمسون الوصول إلى العدالة ، لا سيما الفقراء .

5- يزيد انتشار الفساد من هجرة الكفاءات العلمية بسبب آليات المحاباة والمحسوبية وغيرها ، مما يدع المجال فسيحاً لتهميش القدرات والإمكانيات ذات التأهيل العلمي من المشاركة في بناء البلد .

2.4.1.2 آثار الفساد على النواحي الاقتصادية : وتأخذ هذه الآثار وجوهاً مختلفة منها :

1- إعاقة التنمية الاقتصادية ، وتقليل فرص الاستثمار ، وإهداراً للمال العام ، حيث يؤدي الفساد إلى زيادة النفقات على حساب الإيرادات (الرياني ، 2015 ، ص 149) .

2- هروب رؤوس الأموال المستثمرة في البلاد وعزوف الاستثمارات الاجنبية المشاركة في عملية التنمية لارتفاع التكاليف والعمولات على العقود (إنبية ، 2017 ، ص 9) .

3- يحد من قدرة الدولة على زيادة الايرادات ، وبالتالي نقص الخدمات العامة الأساسية ، وزيادة معدلات الضرائب ، وتحميل المواطن أعباء إضافية عن طريق فرض أشكال جديدة من الرسوم والضرائب (عريقيب والمبسوط ، 2018 ، ص 89) .

4- ارتفاع حجم التهرب الضريبي ، مما يسهم في زيادة عجز الموازنة العامة للدولة ، وضعف مستوى الانفاق العام على السلع والخدمات الضرورية (سارة ونبيل ، 2018 ، ص 123) .

3.4.1.2 آثار الفساد على النواحي السياسية : يؤثر الفساد بشكل خطير على الجانب السياسي إذ تؤدي آثاره إلى تشويه دور الحكومة في العدالة والمساواة في توزيع الحقوق والمكتسبات بين المواطنين ، وهذا يؤدي بدوره إلى خلق شعور لدى الفئات المظلومة من المجتمع بالإحباط وضعف الولاء للوطن (محمود وآخرون ، 2018 ، ص 49) ، بالإضافة الى ذلك فان الفساد يؤدي الى الآثار الآتية (الرياني ، 2015 ، ص 149) :

1- عدم تداول سلطات الحكم واحتكارها لصالح نخبة محدودة ، وبالتالي يشكل عائقاً أمام مشاركة الجميع في الحياة السياسية ، وفي الحصول على العدل .

2- عدم قدرة النظام السياسي على احترام حقوق مواطنيه الأساسية ، وسيطرة تجمعات المصالح على العملية السياسية

3- يتسبب الفساد في تصاعد حالات العنف والانقسامات في المجتمع ، وإضعاف الاستقرار السياسي (سارة ونبيل ، 2018 ، ص 123) .

ويتبين مما سبق أن الفساد بصورة عامة يترك مجموعة من الآثار المدمرة والنتائج السلبية التي تتمثل في إهدار الأموال والثروات والوقت والطاقات وتعرقل أداء الوظائف والخدمات ، وبالتالي تسبب مزيداً من التأخير في عملية البناء والتقدم الاجتماعي ، والاقتصادي ، والسياسي ، والثقافي ، وتدني المستوى المعيشي . وبالطبع فإن هذه الآثار وغيرها يمكن أن تؤدي إلى فقدان الثقة في النظام الاجتماعي والسياسي ، وبالتالي فقدان الشعور بالمواطنة والانتماء ، إلى جانب هجرة العقول والكفاءات إلى الخارج ، والتي تفقد الأمل في الحصول

على موقع يتلاءم مع قدراتها في الداخل ، مما يدفعها للبحث عن فرص عمل ونجاح في الخارج ، وهو ما نلاحظه جلياً في مجتمعنا اليوم

2.2 الإطار المفاهيمي لمجلس الإدارة :

يلعب مجلس إدارة الشركة دوراً مهماً وحاسماً في وضع الأهداف الاستراتيجية وله واسع الصلاحيات والسلطات في عملية التسيير واتخاذ القرارات في جميع المجالات ، كما أنه الممثل القانوني لمصالح رأس المال ومسؤول عن رعاية جميع مصالح المساهمين مهما كانت نسبة مشاركتهم ، وقد ركزت قواعد حوكمة الشركات بشدة على عدد من المسائل المتعلقة بتشكيل المجلس وكيفية حكمه للشركة ، وحفاظه على أصولها وتعظيمه لثروة المساهمين (عبيرات وطعابة ، 2019 ، ص 275) .

1.2.2 مفهوم مجلس الإدارة .

يعرف مجلس الإدارة أيضاً بأنه ذلك المجلس الذي يتولى إدارة أمور الشركة ، بناء على تفويض من الجمعية العمومية ، لذلك فإن المسئولية النهائية عن الشركة تظل لدى المجلس ، حتى لو قام بتشكيل أو تفويض جهات أو أفراد آخرين للقيام ببعض أعمالهم ، ولذلك أصبح على مجلس إدارة الشركة القيام بمجموعة من الوظائف لحماية المسئولية التي فوضها إليهم المساهمون (محمد وخليلو ، 2015 ، ص 163).

كما يعرف مجلس الإدارة بأنه أعلى سلطة في الشركة الذي ترجع إليه جميع الصلاحيات اللازمة لاتخاذ القرارات والإجراءات لتحقيق مصلحة المساهمين الذين منحوا مجلس الإدارة التفويض اللازم ، لأنه يمثل قمة إطار حوكمة الشركات ، فالوظيفة الأساسية له هي تقليل التكاليف الناشئة عن الفصل بين الملكية وسلطة اتخاذ القرار ، ويكون مجلس الإدارة مسؤولاً بصفة جماعية عن رفع مستوى النجاح في الشركة (ملاح ، 2019 ، ص 60) .

2.2.2 خصائص مجلس الإدارة :

تتوقف قدرة مجلس الإدارة على القيام بمسؤولياته وواجباته بنجاح وممارسة دوره الإشرافي والرقابي بفاعلية على مجموعة من الخصائص يجب أن تتوفر فيه ، وأهمها ما يلي (احميده ، 2019 ، ص ص 249-254) :

1- استقلالية مجلس الإدارة :

يقصد باستقلالية مجلس الإدارة استقلالية أعضائه عن الإدارة التنفيذية للمنشأة ، أي بمعنى أن يكون الجزء الأكبر من أعضائه ليسوا من ضمن المدراء التنفيذيين .

2- ازدواجية الدور :

يعتبر فصل الأدوار بين شغل منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب المدير التنفيذي من العناصر المهمة لحوكمة الشركات ، فازدواجية الدور تؤدي إلى غياب الفصل بين إدارة اتخاذ القرار والجهة المسئولة عن مراقبه تنفيذه .

3- حجم (عدد الأعضاء) مجلس الإدارة :

يعتبر حجم مجلس الإدارة من الآليات المهمة لحوكمة الشركات ، حيث من المرجح أن يكون لدى المجالس كبيرة الحجم عدد أكبر من المدراء المستقلين ذوي الخبرة ، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل السلوك الانتهازي للإدارة ، وفرض نوع من الرقابة على أدائها .

3- عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة :

يعتقد الباحثين في مجال حوكمة الشركات أن فعالية مجلس الإدارة ترتبط بتكرار الاجتماعات التي يعقدها سنوياً ، والتي من المرجح أن يكون لها تأثير على جوانب الإفصاح المحاسبي في شركات الأعمال .

4- المؤهلات العلمية لأعضاء مجلس الإدارة :

إن المستوى التعليمي لأعضاء مجلس الإدارة يمكن أن يكون من العوامل المهمة التي يمكن أن تؤثر على ممارسات الإفصاح للشركات ، حيث أن الأعضاء الذين لديهم قدر عالٍ من التعليم من المرجح أن يتمتعوا بمنظور واسع ونمط تفكير متفوق يؤهلهم لفهم وإدراك المصالح المرتبطين بالشركة .

5-الخبرات العملية لأعضاء مجلس الإدارة :

تعتبر الخبرات العملية لأعضاء مجلس الإدارة والتي تعكس المهارات والقيم التي يتمتعون بها من العوامل الرئيسية التي تؤثر على ممارسات حوكمة الشركات ، حيث أن الخبرة المهنية التي يمتلكها أعضاء مجلس الإدارة ستؤهلهم لأداء أدوارهم بكفاءة من خلال توفير المشورة والنصح للإدارة ، ومن ثم مساعدتها في تحقيق أهدافها التشغيلية والاستراتيجية .

3.2.2 مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة :

يعد وجود مجلس الإدارة إحدى أبرز وأهم الآليات التي تشرف على عمل الإدارة ، بحيث يُمكن حملة الأسهم من رقابة أداء الإدارة وقراراتها بشكل فعال ، وقد تعاظم دور مجلس الإدارة خلال العقد الأخير وذلك في ظل حالات الغش والتلاعب وممارسات إدارة الأرباح ، حيث يقوم بمجموعة من الوظائف والمهام حددتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فيما يلي (عبد الناصر ، 2016 ، ص ص 22-24) :

1- مراجعة وتوجيه استراتيجية الشركة وخطط العمل ، وسياسة المخاطرة والموازنات السنوية وخطط النشاطات الرئيسية ، وأن يضع أهداف الأداء ويتابع تنفيذها ، إضافة إلى تولي الإشراف على الانفاق الرأسمالي وعمليات الاستحواذ وبيع الأصول.

2- اختيار المسؤولين التنفيذيين الرئيسيين ، وتقرير المرتبات الممنوحة لهم ومتابعتهم .

3- مراعاة التناسب بين مكافآت كبار التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة ومصالح الشركات والمساهمين في الأجل الطويل .

4- التأكد من أن الإجراءات الموضوعة للترشيح تتمتع بالشفافية ، وأن يحدد الأعضاء المحتملين للمجلس والذين تتوافر لديهم الكفاءات والخبرات اللازمة .

5- متابعة وإدارة صور تعارض المصالح المختلفة بالنسبة للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة والمساهمين ، بما في ذلك إساءة استخدام أصول الشركات وإجراء تعاملات الأطراف ذوي الصلة .

6- ضمان سلامة التقارير المحاسبية والمالية للشركات ، بما في ذلك وجود المراجعة المستقلة وإيجاد نظم الرقابة الملائمة ، وبصفة خاصة نظم إدارة المخاطر والرقابة المالية والالتزام بإحكام القوانين .

7- الإشراف على عمليات الإفصاح والاتصال ، حيث يجب على مجلس الإدارة أن يقرر بوضوح وظائف ومسؤوليات مجلس الإدارة وإدارة الشركات .

8- الإشراف على فعالية ممارسات حوكمة الشركات وإجراء التغييرات إذا لزم الأمر ، أي يقع على مجلس الإدارة الاستعراض المستمر لهيكل الشركات ، بحيث يتأكد أن هناك خطوطا واضحة لمساءلة الإدارة في جميع أنحاء التنظيم ، إضافة إلى ضرورة الإشراف والإفصاح عن حوكمة الشركات وممارساتها .

9- يجب أن يتمكن مجلس الإدارة من ممارسة التقييم الموضوعي لشؤون الشركات ، وأن يجرى ذلك بصفة خاصة على نحو مستقل عن الإدارة التنفيذية ، ولكي يكون مجلس الإدارة قادراً على ممارسة حكم موضوعي فإنه لابد من وجود عدد كاف من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين عن إدارة الشركة .

10- حتى يُمكن لأعضاء مجلس الإدارة أن يقوموا بمسؤولياتهم فإنه ينبغي أن تتاح لهم كافة المعلومات الدقيقة ذات الصلة وفي الوقت المناسب .

وحتى يتمكن مجلس الإدارة من القيام بمهامه بشكل فعال ، يلجأ إلى إنشاء مجموعة من اللجان من بين أعضائه من غير التنفيذيين ، والميزة الرئيسية لهذه اللجان أنها لا تحل محل مجلس الإدارة فهي تقوم برفع تقرير مفصل للمجلس ، وبالتالي فالمجلس هو صاحب القرار النهائي والمسؤولية الكاملة .

4.2.2 لجان مجلس الإدارة :

يجب أن يكون تشكيل اللجان التابعة لمجلس الإدارة وفقاً للائحة عمل تعتمد من مجلس الإدارة ، تتضمن تحديد مهام اللجنة ومدة عملها والصلاحيات الممنوحة لها خلال هذه المدة وكيفية رقابة المجلس عليها والمعاملة المالية لها . وعلى اللجنة أن تُحيط المجلس علما بما تقوم به أو تتوصل إليه من نتائج أو ما تقدمه من توصيات بشفافية مطلقة ، اما المجلس فيجب عليه أن يتابع عمل اللجان بشكل دوري للتحقق من قيامها بالأعمال المسندة إليها ، حيث أن اللجان ليست وسيلة لكي يتنصل المجلس من مسئولياته أو ينقلها إلى جهة أخرى ، بل هو المسئول عن أداء تلك اللجان وأداء الشركة ككل . وتعد المهمة الرئيسية لهذه اللجان هي رفع تقرير مفصل للمجلس ، والمجلس هو صاحب الكلمة النهائية ويتحمل المسؤولية الكاملة لأي تصرف أو عمل توصي به اللجنة ، وهناك ثلاثة أسباب تفسر سبب إنشاء معظم هذه اللجان وهي (إن مجلس الإدارة بصدد تناول ومعالجة مشكلة خطيرة حقيقية أو محتملة قد تواجه الشركة ، إن المجلس بحاجة إلى مراقبة نشاط تجاري بصفة مستمرة ، إن هناك ظروفاً أو مؤثرات خارجية توصي باستخدام لجنة ما) (تقورت وقبلي ، 2018 ، ص 272) ، وهي كما يلي :

1.4.2.2 لجنة المراجعة :

يمكن تعريف لجنة المراجعة بأنها " لجنة فرعية يقوم بتشكيلها مجلس إدارة الشركة بشكل أساسي من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ، ويتراوح عدد أعضاء هذه اللجنة في الغالب بين ثلاثة إلى خمسة أعضاء ، ويقتصر دورها على تقديم توصياتها لمجلس الإدارة من خلال تقارير تقدم بصفة دورية لمجلس إدارة الشركة . ويعتبر اختيار لجنة المراجعة من أعضاء مجلس الإدارة ، ومجلس الإدارة غير التنفيذيين من العوامل التي تساعد في تحقيق استقلالية المراجع ، ويجب أن يكون هؤلاء الأعضاء على قدر عالي من المهارات المالية والمحاسبية ، ولديهم الرغبة في الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية (ملاح ، 2019 ، ص 61) . وحتى يحقق الغرض من تشكيل لجنة المراجعة فلابد من أن التحديد الدقيق لمهامها ، حيث يعد ذلك من الأمور المفيدة لكل من أعضاء لجنة المراجعة

والأطراف الأخرى ، إذ يؤدي إلى زيادة الوعي لدى أعضاء اللجنة بخصوص طبيعة مهامها ، وفي نفس الوقت فإن إبراز هذه المهام للأطراف الأخرى التي تتعامل معها اللجنة كمجلس الإدارة والمراجع الخارجي والمراجع الداخلي يؤدي إلى عدم تداخل هذه المهام بين الأطراف المختلفة (اسماعيل ، 2014 ، ص 43) ، وفيما يلي أهم هذه المهام :

1– مهام (دور) لجنة المراجعة في عملية تحسين جودة التقارير المالية :

تلعب لجنة المراجعة دوراً مهماً في عملية تحسين جودة التقارير المالية وكفاية الإفصاح المحاسبي ، وبالتالي زيادة ثقة الجمهور في القوائم المالية والمعلومات المنشورة بها ، ويمكن عرض مهام لجنة المراجعة فيما يلي :

1– الحرص على أن تتم عملية مناقشة التقارير المالية من قبل أعضاء لجنة المراجعة الذين يتمتعون بالخبرة والموضوعية والاستقلالية (غنيم ، 2014 ، ص 16) .

2– الحد من خطر التقارير المالية الاحتيالية عن طريق تحديد العوامل التي تقود الى تقارير مالية احتيالية وتعريفها (غنيم ، 2014 ، ص 27) .

3– فحص ومراجعة السياسات المحاسبية والاجراءات المتبعة في إعداد القوائم المالية ، وذلك للتأكد من مدى ملاءمتها (اسماعيل ، 2014 ، ص 52) .

4– دراسة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة للموافقة عليها (عبد الناصر ، 2016 ، ص 82) .

5– تسهيل تدفق المعلومات بين مجلس الإدارة والمراجعين الخارجيين والداخليين والإدارة التنفيذية (اسماعيل ، 2014 ، ص 53) .

2– مهام (دور) لجنة المراجعة تجاه دعم وظيفة المراجعة الخارجية :

تلعب لجان المراجعة دوراً مهماً في دعم استقلالية المراجع الخارجي بالشكل الذي يؤدي بقيامه بمهامه دون ضغط أو تدخل من إدارة الشركة ، وزادت الحاجة إلى خدمات المراجعين الخارجيين بسبب تزايد حالات الغش في البيانات المالية المعلنة التي تعتمد عليها الأطراف ذات العلاقة في قراراتها الاقتصادية كذلك ترتبط فاعلية المراجعة الخارجية بمدى تحقق الأهداف المرجوة من أنشطة المراجعة ، ومدى الجودة في أداء المراجع الخارجي لهذه الأنشطة ، لهذا يتطلب من المراجع الخارجي تحليل عدة متغيرات تشمل تقييم الرقابة الداخلية ، واختبارات التخطيط للمراجعة والاختبارات الجوهرية ليتمكن من إعطاء رأيه المهني في القوائم المالية . ولكي يقوم المراجع الخارجي بمهامه بكل موضوعية ، حرصت العديد من الهيئات والمنظمات المهنية على تعزيز استقلالية المراجع الخارجي ، وذلك من خلال إعطائه دوراً مهماً وفاعلية أكبر ، واستقلالية كافية للقيام بمهامه على أفضل وجه (اسماعيل ، 2014 ، ص ص 45 ، 46) ، ويمكن عرض مهام لجنة المراجعة تجاه المراجعة الخارجية على النحو التالي (الصوص ، 2012 ، ص ص 56 ، 57) :

1– ترشيح وتعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه وإعداد خطاب التكليف الصادر له .

2– مساعدة المراجع الخارجي في أداء مهامه والمحافظة على استقلاله ، وكذلك الحصول على كافة المعلومات والايضاحات التي يحتاج لها .

3- العمل على حل المشاكل والنزاعات التي قد تنشأ بين المراجع الخارجي والإدارة ، مما يؤدي الى تحسين جودة وفاعلية عملية المراجعة

4- متابعة نتائج الفحص الذي يقوم به المراجع الخارجي ودراسة وتقييم ملاحظاته ، واستلام تقرير المراجعة ودراسة التوصيات الواردة به .

3- مهام (دور) لجنة المراجعة تجاه دعم وظيفة المراجعة الداخلية :

تلعب لجنة المراجعة دوراً مهماً في زيادة فاعلية المراجعة الداخلية والعمل على تحسينها وتطويرها خاصة وأن عمليات المراجعة الداخلية لها تأثير كبير على جميع عمليات الشركة ، كما أن وظيفة المراجعة الداخلية تعتبر من أهم أجزاء نظام الرقابة الداخلية المطبقة في الشركة .

ونظراً لأهمية الدور الذي تلعبه وظيفة المراجعة الداخلية في منع واكتشاف الاخطاء ، كون المراجعين الداخليين هم موظفين داخل الشركة ولهم الدراية الكاملة بطبيعة عمليات الشركة والسياسات المحاسبية المتبعة فقد اهتمت العديد من الهيئات بضرورة قيام لجنة المراجعة بمتابعة خطط المراجعة الداخلية واختيار الجهة المناسبة للقيام بالمراجعة والاجتماع برئيس المراجعة الداخلية للوقوف على الاخطاء التي يتم اكتشافها والعمل على معالجتها (حركات ، 2014 ، ص 75) ، ويمكن عرض مهام لجنة المراجعة تجاه المراجعة الداخلية على النحو التالي :

1- المشاركة في تعيين موظفي قسم المراجعة الداخلية وترقيتهم وفق كفاءتهم ومؤهلاتهم (كلثوم ، 2014 ، ص 56) .

2- تقييم فاعلية المراجعة الداخلية وجودتها كجزء من نظام الرقابة الداخلية ، وأنها تتم وفقاً لمعايير الاداء المهني (غنيم ، 2014 ، ص 25) .

3- المساهمة في زيادة فعالية نظم الرقابة الداخلية ، وذلك من خلال فحص لائحة المراجعة الداخلية والموافقة عليها (موسى ، 2017 ، ص 228) .

4- حل المشاكل والخلافات التي قد تنشأ بين الإدارة والمراجع الداخلي (جرمان ، 2017 ، ص 19) .

5- الإشراف على وظيفة المراجعة الداخلية ومراجعة التقارير التي تقدمها والنتائج التي تتوصل إليها وتقديم التوصيات للإدارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة (سنوساوي ، 2016 ، ص 47) .

2.4.2.2 لجنة المكافآت :

تعرف بأنها لجنة تتكون من ثلاثة أعضاء من غير التنفيذيين في مجلس الإدارة ، أي بمعنى تتوفر فيهم صفة الاستقلالية ، وتعد المكافآت التي يحددها مجلس الإدارة مهمة لتعزيز مصالح الشركة في الأمد البعيد (سلمان وجبار ، 2017 ، ص 7) ، ومن ضمن مهام هذه اللجنة ما يلي :

1- إعداد سياسة واضحة ترتبط بالأداء لرواتب ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية (أبو بركة ، 2017 ، ص 106)

2- اتخاذ خطوات لتعديل برامج مكافآت الإدارة العليا التي ينتج عنها دفعات لا ترتبط بشكل معقول بأداء عضو الإدارة العليا (فضيلة ، 2015 ، ص 51) .

3- التأكد من وجود سياسة مكافآت واضحة ومحددة ، بحيث تضمن هذه السياسة أن تكون المكافآت والرواتب كافية ومحفزة لاستقطاب الكفاءات المؤهلة (أبو بركة ، 2017 ، ص 106) .

4- تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه والإدارة التنفيذية بالمصرف ، والتوصية لمجلس الإدارة بالمصادقة عليها (دودين ، 2015 ، ص 74) .

5- مراجعة واجباتها ومسؤولياتها التي يتم ذكرها في النظام الأساسي الخاص بها ، وإعطاء توصيات لمجلس الإدارة بشأن تعديلها أذا لزم الأمر (أبو بركة ، 2017 ، ص 92) .

3.4.2.2 لجنة التعيينات :

تعرف بأنها لجنة مختصة بتعيين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من بين أفضل المرشحين الذين تتلاءم مهاراتهم وخبراتهم مع المهارات والخبرات المحددة من الشركة (شبير ، 2017 ، ص 32) ، ولضمان الشفافية في تعيين أعضاء مجلس الإدارة وبقية الموظفين فقد وضعت لهذه اللجنة مجموعة من الواجبات من أهمها :

1- وضع آليات شفافة للتعيين ، بما يضمن الحصول على أفضل المرشحين المؤهلين (دودين ، 2015 ، ص 74) .

2- وضع المواصفات والمهارات والخبرات المطلوبة التي يجب أن تتوفر كشرط للعضوية في مجلس الإدارة (فضيلة ، 2015 ، ص 51)

3- الإعلان عن الوظيفة المطلوب إشغالها ، ودعوة المؤهلين لتقديم طلباتهم للتعيين (إلياس ، 2015 ، ص 27) .

4- مراجعة الإرشادات المتعلقة بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات وإمداد مجلس الإدارة بالتوصيات الخاصة بتطوير وتحديث تلك الإرشادات (عبيرات وطعابة ، 2019 ، ص 278) .

5- توخي الموضوعية وذلك بمقارنة مؤهلات ومهارات المتقدم مع المواصفات الموضوعة من قبل المصرف (فضيلة ، 2015 ، ص 51)

6- الاشتراك مع بقية أعضاء مجلس الإدارة في تقييم المهارات المطلوبة للعمل المصرفي باستمرار (دودين ، 2015 ، ص 74) .

3.2 الدراسات السابقة :

حظى موضوع آليات حوكمة الشركات باهتمام كبير من قبل الباحثين ، حيث ظهرت العديد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع ، وفيما يلي عرض لبعض من هذه الدراسات :

1.3.2 الدراسات العربية .

1- دراسة (دودين ، 2015) .

هدفت هذه الدراسة الى التعريف بمفهوم الحوكمة وإبراز أهم آلياتها ودورها في الحد من الفساد ، كما ركزت الدراسة على دور لجان التدقيق في مجالس الإدارة باعتبارها الركيزة الأساسية لتطبيق مفهوم الحوكمة ، ولتحقيق هذا الهدف اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، حيث تم تصميم استبانة كأداة لجمع البيانات وزعت على المديرين العاملين في الإدارة الوسطى ، ومديري الإدارة الدنيا ، وقد اعتمد الباحث على اختبار (One Sample T-Test) ومقاييس النزعة المركزية في تحليل البيانات المجمعة . وتوصلت

الدراسة الى عدة نتائج من أهمها ان الحوكمة المؤسسية بآلياتها الداخلية والخارجية تعتبر الحل الأمثل لمكافحة الفساد وتعزيز الرقابة في شركة مصفاة البترول الأردنية .

2– دراسة (حلس وأبوريدة ، 2015) .

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على دور مجالس الإدارة في تحسين أداء لجان التدقيق في ظل الحاكمية المؤسسية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين ، ولتحقيق هذا الهدف اتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الدراسة ، حيث تم تصميم استبانة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة المكون من أعضاء مجالس إدارة المصارف المدرجة في بورصة فلسطين وعددهم 69 عضواً ، وقد بلغ عدد الاستبانات المستردة والمعتمدة لغايات التحليل الإحصائي (67) استبانة من أصل (69) استبانة تم توزيعها .وكان من أهم نتائج الدراسة أن مجالس الإدارة تعزز من فاعلية لجان التدقيق بدرجة كبيرة .

3– دراسة (بوحديد ويحياوي ، 2016) .

هدفت هذه الدراسة الى إبراز مساهمة آليات الحاكمية المؤسسية في الحد من الفساد المالي والإداري بالمؤسسة العمومية الجزائرية ، ولتحقيق هذا الهدف اتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الدراسة ،حيث تم الاعتماد على البيانات والدراسات المتوفرة بالإضافة الى بعض المواقع الإلكترونية المتوفرة حول هذا الموضوع ، وتوصلت هذه الدراسة الى عدة نتائج أهمها إن الالتزام بآليات الحاكمية من قبل المؤسسة العمومية الجزائرية يؤدي الى الحد من الفساد المالي والإداري فيها وزيادة كفاءة أدائها ، وبالتالي زيادة ثقة المستثمرين المحليين والأجانب بها .

4– دراسة (نسيمة ، 2017) .

هدفت هذه الدراسة الى إبراز أثر آليات الحوكمة (مجلس الإدارة ، إدارة المخاطر ، المراجعة الداخلية ، المراجعة الخارجية ، الخبير الإكتواري) في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين (دراسة حالة : الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بأم البواقي بالجزائر) ، ولتحقيق اهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي حيث تم جمع البيانات من خلال استبانة أعدت خصيصاً لهذا الغرض ، وتم توزيعها على عينة الدراسة البالغ عددها (41) عامل ، كما اعتمدت الباحثة على استخدام كل من اسلوب الاحصاء الوصفي كالنسب المالية والتكرارات والمتوسطات والانحرافات ، الاحصاء الاستدلالي معامل ألفا كرونباخ ، معامل الارتباط في تحليل البيانات المجمعة ، ومن ضمن النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة هو عدم وجود أثر لآليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي .

5– دراسة (أبوحليقة ومهلهل ، 2019) .

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على دور المراجع الداخلي كأحد آليات الحوكمة في مواجهة الفساد المالي ، ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية ، حيث تم جمع البيانات من خلال استبانة أعدت خصيصاً لهذا الغرض ، وتم توزيعها على عينة الدراسة البالغ عددها (40) مراجعاً داخلياً في المصارف التجارية العاملة في ليبيا ، كما اعتمد الباحثان على استخدام كل من اسلوب الاحصاء الوصفي كالنسب المالية والتكرارات والمتوسطات والانحرافات ، الاحصاء الاستدلالي معامل ألفا كرونباخ ، اختبار(T-Test) في تحليل البيانات المجمعة ، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج كان أهمها : إن المراجع الداخلي يساهم بدرجة كبيرة في مواجهة الفساد المالي في المصارف .

6- دراسة (عبيرات وطعابة ، 2019) .

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور مجلس الإدارة في التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات ومدى مساهمته في تحسين الأداء المالي بالتركيز على شركة أليانس للتأمينات المدرجة في بورصة الجزائر (دراسة حالة) ، ولتحقيق هذا الهدف فقد تم الاعتماد على حساب وتحليل مؤشرات الأداء التالية : معدل العائد على الأصول ، معدل العائد على الملكية ، ربحية السهم ، وذلك منذ انضمام الشركة للبورصة سنة 2011م وحتى عام 2016م . وتوصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها أن مجلس الإدارة يلعب دور ايجابي في تحسين الأداء المالي للشركة .

2.3.2 الدراسات الأجنبية .

1- دراسة (Nathmy.,et al , 2015) .

هدفت هذه الدراسة الى معرفة أثر غياب تطبيق آليات حوكمة الشركات على كفاءة المراجعة الداخلية في الحد من الفساد المالي في الوزارات الأردنية ، ولتحقيق هذا الهدف اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، حيث تم تصميم استبانة كأداة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة ، كما اعتمد الباحث على اسلوب الاحصاء الوصفي كالنسب المالية والتكرارات والمتوسطات والانحرافات ، الاحصاء الاستدلالي (معامل ارتباط بيرسون) في تحليل البيانات المجمعة ، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها أن تفعيل نظام التدقيق الداخلي من شأنه الإسهام في الحد من مظاهر الفساد المالي ، كما خلصت الدراسة الى أنه توجد علاقة ايجابية بين غياب تطبيق آليات حوكمة الشركات والفساد المالي .

2- دراسة (Ahmed Alqudah,2016) .

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور آليات حوكمة الشركات في مكافحة الفساد المالي والمحاسبي في الشركات العامة ، ولتحقيق هذا الهدف والإجابة على الأسئلة المتعلقة بمشكلة الدراسة فقد اعتمدت هذه الدراسة على استخدام الطريقة الاستقرائية وذلك من خلال مراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة ، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها ان التزام الشركات العامة بقواعد وآليات الحوكمة يؤدي إلى الحد من الفساد المالي والمحاسبي ، وبالتالي زيادة أدائها بما يضمن كفاءتها ، وهذا سيزيد من ثقة المستثمر المحلي والاجنبي فيها .

3- دراسة (Alonso Carrillo., et al , 2019) .

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات ، وبالتحديد في جوانب الفساد ، ولتحقيق هذا الهدف فقد قام الباحثون بتطبيق أسلوب الانحدار المتعدد على البيانات المالية لعينة من الشركات الأوربية وعددها (198) شركة ، وذلك عن الفترة الممتدة من عام 2014م وحتى 2017م . وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج من أهمها أنه يوجد تأثير ايجابي ومهم لآليات الحوكمة في عملية الإفصاح عن الفساد وبالتالي الحد منه.

التعقيب على الدراسات السابقة والفجوة البحثية :

1- فيما يتعلق بالدراسات السابقة وخصوصاً (دراسة حلس وأبوريدة ، 2015م ، ودراسة نسيمة ، 2017م ، ودراسة عبيرات وطعابة ، 2019م) فعلى الرغم من أنها تتشابه مع دراسة الباحث من حيث المتغير المستقل الذي تناولته وهو (مجلس الإدارة) ، إلا

أنها تختلف عن دراسة الباحث من حيث المتغير التابع الذي تناولته وهو (تحسين الأداء) ، بينما المتغير التابع للدراسة الحالية والتي أجراءها الباحث هو (الفساد المالي والإداري) ، بالإضافة إلى ذلك فإن جميع تلك الدراسات أجريت في بيئات مختلفة عن بيئة الدراسة الحالية .

2- أما فيما يتعلق بالدراسة السابقة (دراسة أبوحليقة ومهلهل ، 2019م) فعلى الرغم من تشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية التي أجراءها الباحث سواء من حيث البيئة التي أجريت فيها كلتا الدراستين وهي (ليبيا) أو من حيث مجتمع الدراسة وهو (المصارف التجارية الليبية) ، إلا أنه ما يميز الدراسة التي أجراءها الباحث هو تناولها لمتغير مستقل آخر وهو (مجلس الإدارة) كأحد آليات الحوكمة ، بينما كان المتغير المستقل الذي تناولته الدراسة السابقة (المراجعة الداخلية) وهو آلية أخرى من آليات الحوكمة .

3- بينما فيما يتعلق بالدراسات الأخرى بما فيها الدراسات الأجنبية ، فعلى الرغم من تشابها مع الدراسة التي أجراءها الباحث من حيث المتغير التابع وهو (الفساد المالي والإداري) إلا أنها عالجت الموضوع بشكل أوسع ومختلف عن دراسة الباحث ، حيث ركزت على (آليات الحوكمة) ككل كمتغير مستقل ، بينما الدراسة الحالية والتي أجراءها الباحث فقد ركزت على آلية واحدة من آليات الحوكمة وهي (مجلس الإدارة) كمتغير مستقل ، بالإضافة إلى ذلك فإن تلك الدراسات أجريت في بيئات مختلفة عن البيئة التي أجراء فيها الباحث دراسته وهي البيئة الليبية .

الإطار العملي للدراسة : الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الجزء من الدراسة عرض المنهجية المتبعة في الجانب الميداني والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة ، واختبار الفرضيات ، واخيراً عرض نتائج الدراسة وتفسيرها ، وذلك على النحو التالي :

1.3 منهج الدراسة :

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والذي يعتمد على الوصف الدقيق لموضوع الدراسة كما هو في الواقع ، ومحاولة التعبير عنه تعبيراً كيفياً ونوعياً . فالتعبير الكيفي يعني وصف الظاهرة موضوع الدراسة وتوضيح خصائصها ، بينما التعبير الكمي يقدم وصفاً رقمياً يوضح مقدار الظاهرة أو حجمها ودرجة ارتباطها مع العوامل الأخرى مجال الدراسة (دمنهوري والراشد ، 2018 ، ص 166) . كذلك تعتمد الدراسة على الأسلوب التحليلي المعتمد على تحليل وربط وتفسير المعلومات التي تم جمعها للتأكد من مدى صحة الفروض ، وتحقيق أهداف الدراسة وصولاً الى الاستنتاجات والتوصيات ، وذلك لكونه من أكثر المناهج استخداماً في الدراسات الاجتماعية والإنسانية ، بهدف التوصل الى نتائج منطقية تدعم الفرضيات الواردة في هذه الدراسة .

2.3 مصادر جمع البيانات :

اعتمد الباحث على نوعين من المصادر لجمع بيانات هذه الدراسة هما المصادر الثانوية والتي تتمثل في الكتب والأدبيات التي تناولت موضوع الدراسة ، وكذلك ما تم نشره من أبحاث ورسائل علمية ومقالات في الدوريات المتخصصة وكذلك القوانين والتشريعات المرتبطة بموضوع الدراسة ، كما تم الاعتماد على المصادر الأولية وذلك من خلال تصميم استبانة تم توزيعها على جميع المصارف التجارية الواقعة بين مدينتي سرت ورأس لأنوف ، ومن ثم تجميعها وتفريغ بياناتها وتبويبها ومراجعتها ومعالجتها إحصائياً باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences (SPSS .

3.3 مجتمع وعينة الدراسة :

نظراً لانتشار المصارف التجارية في كل المدن الليبية وتطابق طبيعة الخدمات المصرفية التي تقدمها والقيود والمحددات القانونية التي تسير عليها في أدائها لأعمالها ، فقد اقتصرت الدراسة على عينة من المصارف التجارية الليبية والواقعة بين مدينتي سرت ورأس لأنوف وعددها (12) مصرفاً ، حيث تم توزيع (60) استبانة على الفئة المستهدفة ، والمتمثلة في مدراء تلك المصارف ومساعديهم ، وبعض رؤساء الاقسام والموظفين الآخرين ، استرجعت منها (55) استبانة ، واستبعدت منها عدد (2) استبانة وذلك لعدم صلاحيتهما للتحليل ، وبالتالي اصبح عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (53) استبانة ، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (1) :

جدول رقم (1)

عدد الاستبيانات الموزعة والمستلمة والغير صالحة والصالحة للتحليل

البيان	الإجمالي	
	العدد	النسبة %
استبيانات موزعة	60	%100
استبيانات مستلمة	55	%91.6
استبانات غير صالحة للتحليل	2	%3.3
استبيانات صالحة للتحليل	53	%88.3

ومن الجدول رقم (1) يتضح أن نسبة الاستبيانات الصالحة للتحليل هي 88.3% من العدد الكلي للاستبيانات ، وهي نسبة جيدة للقيام بالتحليلات الإحصائية اللازمة على إجابات المشاركين في الدراسة ، ومن ثم تعميم النتائج المستخلصة على المجتمع محل الدراسة باطمئنان .

والجدول رقم (2) يوضح أسماء المصارف التجارية المستهدفة والواقعة بين مدينتي سرت ورأس لأنوف ، بالإضافة الى عدد الاستبانات الموزعة والمستلمة من كل منها .

جدول رقم (2)

أسماء المصارف وعدد الاستبانات الموزعة والمستلمة منها

م	أسم المصرف	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المستلمة
1	مصرف الصحاري فرع سرت	5	5
2	مصرف الجمهورية فرع سرت	5	5
3	مصرف شمال أفريقيا فرع سرت	5	5

4	مصرف التجاري فرع سرت	5	3
5	مصرف الجمهورية فرع أبو هادي	5	5
6	مصرف الوحدة فرع جامعة سرت	5	5
7	مصرف الوحدة فرع سرت	5	4
8	مصرف التجارة والتنمية فرع سرت	5	5
9	مصرف الوحدة فرع بن جواد	5	5
10	مصرف التجاري فرع رأس لأنوف	5	4
11	مصرف الوحدة فرع رأس لأنوف	5	5
12	مصرف الوحدة فرع أهراوة	5	4
الإجمالي		60	55

4.3 أداة الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة على استمارة استبيان كوسيلة رئيسية لجمع البيانات اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة ، حيث تم تصميمها بطريقة تمكن المشاركين من إعطاء البيانات المطلوبة منهم بسهولة ويسر، وتضمنت جزأين رئيسيين هما :

الجزء الأول : يتضمن مجموعة من التساؤلات المتعلقة بالمعلومات العامة عن المشاركين في الدراسة مثل الجنس والعمر وسنوات الخبرة والمؤهل العلمي والتخصص العلمي والمسمى الوظيفي .

الجزء الثاني : يناقش دور لجان مجلس الإدارة في الحد من الفساد المالي والإداري بالمصارف التجارية الليبية ، حيث تم تقسيمه الى (5) محاور ، وهي كالتالي :

المحور الأول : يناقش دور لجنة المراجعة في عملية تحسين جودة التقارير المالية بالمصارف التجارية الليبية .

المحور الثاني : يناقش دور لجنة المراجعة في عملية دعم وظيفة المراجعة الخارجية بالمصارف التجارية الليبية .

المحور الثالث : يناقش دور لجنة المراجعة في عملية دعم وظيفة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية .

المحور الرابع : يناقش دور لجنة المكافآت في عملية تحديد وتقييم سياسة المكافآت بالمصارف التجارية الليبية .

المحور الخامس : يناقش دور لجنة التعيينات في عملية تحديد وتقييم سياسة التعيينات بالمصارف التجارية الليبية .

ولقد تم صياغة الجزء الثاني من الاستبيان بالاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي وذلك لقياس درجة الموافقة لأبعاد لجان مجلس الإدارة السابقة ، بالإضافة الى وضع وزن نسبي لدرجة الموافقة ، حيث أخذ المقياس الشكل التالي ، والمبين بالجدول رقم (3) .

جدول رقم (3)

ترميز الإجابات

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الرمز	1	2	3	4	5

وتجدر الإشارة هنا الى أنه تم تحديد درجة الأهمية حسب قيم المتوسط المرجح (دمنهوري والراشد ، 2018 ، ص 169) كما يلي :

1- إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي تتراوح بين (1 إلى أقل من 1.8) ، فإن هذا يعني أن درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات (أو العبارات المندرجة تحت المحور بوجه عام) تمثل درجة ضعيفة جداً .

2- إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي تتراوح بين (1.8 إلى أقل من 2.6) ، فإن هذا يعني أن درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات (أو العبارات المندرجة تحت المحور بوجه عام) تمثل درجة ضعيفة .

3- إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي تتراوح بين (2.6 إلى أقل من 3.4) ، فإن هذا يعني أن درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات (أو العبارات المندرجة تحت المحور بوجه عام) تمثل درجة متوسطة .

4- إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي تتراوح بين (3.4 إلى أقل من 4.2) ، فإن هذا يعني أن درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات (أو العبارات المندرجة تحت المحور بوجه عام) تمثل درجة عالية .

5- إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي تتراوح بين (4.2 إلى 5) ، فإن هذا يعني أن درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات (أو العبارات المندرجة تحت المحور بوجه عام) تمثل درجة عالية جداً .

5.3 صدق وثبات وسيلة جمع البيانات :

تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ للتأكد من ثبات وموثوقية البيانات المتحصل عليها من المشاركين في الدراسة ، فإذا كانت قيمة (ألفا) أكبر من (60%) ، فذلك يعني أن بيانات الدراسة ذات ثبات وموثوقية عالية ، أما إذا كانت قيمة معامل (ألفا) أقل من (60%) فذلك يعني أن هناك عدم ثبات في بيانات الدراسة ، وقد كانت نسبة اختبار ألفا كرونباخ لبيانات هذه الدراسة (79.3% ، 80.1% ، 72.3% ، 77.8% ، 80.9% ، 92.7%) كما هو موضح بالجدول رقم (4) ، مما يشير الى امكانية الاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية في تعميم النتائج .

كما تم إجراء اختبار الصدق للتأكد من أن أداة الدراسة والمتمثلة في الاستبيان تقيس ما أعدت من أجله وتم حسابه عن طريق إيجاد الجذر التربيعي لمعامل الثبات ، وكانت قيمتها (89.1% ، 89.5% ، 85% ، 88.2% ، 89.9% ، 96.3%) كما هو موضح بالجدول رقم (4) وتعتبر جميعها قيم مقبولة ، وبالتالي يمكن الاعتماد على الاستبيان والاطمئنان لصدقه .

جدول رقم (4)

معاملات الثبات والصدق لبيانات الاستبيان

محاور الاستبيان		معامل الثبات الداخلي	معامل الصدق
المحور الأول	دور لجنة المراجعة في عملية تحسين جودة التقارير المالية بالمصارف التجارية الليبية .	%79.3	%89.1
المحور الثاني	دور لجنة المراجعة في عملية دعم وظيفة المراجعة الخارجية بالمصارف التجارية الليبية .	%80.1	%89.5
المحور الثالث	دور لجنة المراجعة في عملية دعم وظيفة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية .	%72.3	%85
المحور الرابع	دور لجنة المكافآت في عملية تحديد وتقييم سياسة المكافآت بالمصارف التجارية الليبية .	%77.8	%88.2
المحور الخامس	دور لجنة التعيينات في عملية تحديد وتقييم سياسة التعيينات بالمصارف التجارية الليبية	%80.9	%89.9
الاستبيان ككل	دور لجان مجلس الإدارة في الحد من الفساد المالي والإداري بالمصارف التجارية الليبية .	%92.7	%96.3

6.3 تحليل بيانات الدراسة :

حيث تم تجميع استمارات الاستبيان وتفريغ بياناتها وتبويبها ومراجعتها ومعالجتها إحصائياً باستخدام برنامج الحزم الإحصائية Static Package For Social Sciences (SPSS) ، وذلك من خلال الأساليب التالية :

1.6.3 الإحصاء الوصفي : حيث تم استخدام العديد من الاساليب الاحصائية ، وذلك على النحو التالي :

أولاً : التكرارات والنسب المئوية ، لتحديد خصائص مفردات عينة البحث (توصيف العينة) .

ثانياً : المتوسطات الحسابية (Arithmetic Mean) ، للتعرف على الاتجاه العام لمفردات العينة بالنسبة لكل متغير على حده .

ثالثاً : الانحراف المعياري (Standard Deviation) ، لتحديد مقدار التشتت في إجابات المبحوثين لكل عبارة عن المتوسط الحسابي .

2.6.3 الإحصاء الاستدلالي : لاختبار فرضيات الدراسة حيث تم تطبيق ما يلي :

أولاً : اختبار الثبات (Reliability Test) لحساب درجة الثبات للمقاييس المستخدمة باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbachs' Alpha) .

ثانياً : اختبار (T–Test) (One-Sample Statistics) وذلك لاختبار صحة فرضيات الدراسة .

1.6.3 التحليل الإحصائي الوصفي :

لقد تم استخدام التحليل الوصفي للبيانات الخاصة بالمشاركين في الدراسة والمتمثلة في الجنس والعمر وسنوات الخبرة والمؤهل العلمي والتخصص العلمي والمسمى الوظيفي ، وقد كانت النتائج كما هي موضحة بالجدول رقم (5) كالتالي :

1- إن (73.6%) من أفراد العينة كانوا ذكوراً ، وإن 26.4% كانوا إناثاً .

2- إن (58.5%) من أفراد العينة أعمارهم كانت أقل من 40 سنة ، وهذا يشير الى أن المصارف يغلب عليها الفئة الشابة ، وهو مؤشر على كفاءة العينة .

3- إن هناك ما نسبته (62.2%) من أفراد العينة تفوق خبرتهم 10 سنوات ، وهذا ما يزيد من دون شك من دقة ومصداقية النتائج المتحصل عليها في ضوء الخبرات المتعددة التي يتمتعون بها .

4- إن (81.1) من أفراد العينة مؤهلهم العلمي بكالوريوس فأكثر ، وتدل هذه النسبة من حاملي شهادتي البكالوريوس والماجستير على الخلفية العلمية للمستجيبين مما يمكنهم من فهم أسئلة الاستبانة والاجابة عليها بطريقة صحيحة ، وهذا بدوره يعطي نتائج اقرب للواقع .

5- إن نسبة كبيرة من أفراد عينة الدراسة هم من تخصص المحاسبة وهي (32.1%) ، ويليها إدارة الأعمال (26.4%) ، وهذا يعني أن غالبية أفراد العينة لديهم مؤهلات أغلبها في التخصص المناسب الذي يعطي انطباع جيد على قدرتهم في إبداء آرائهم حول موضوع الدراسة .

6- إن مفردات العينة موزعة حسب المسمى الوظيفي الى (9.5%) من عينة الدراسة المسمى الوظيفي لهم مدير ومساعد مدير فرع ، وأن (13.2%) من عينة الدراسة المسمى الوظيفي لهم رئيس وموظف بقسم المراجعة الداخلية ، وأن (35.9%) من عينة الدراسة المسمى الوظيفي لهم رئيس وموظف بقسم الحسابات الجارية ، وأن (11.3%) من عينة الدراسة المسمى الوظيفي لهم رئيس قسم الائتمان ، وأن (3.8 %) من عينة الدراسة المسمى الوظيفي لهم موظف بقسم الخزينة ، وأن (7.5%) من عينة الدراسة المسمى الوظيفي لهم موظف بقسم المقاصة ، وأن (1.9%) من عينة الدراسة المسمى الوظيفي لهم موظف بقسم الاعتمادات ، وأن (17%) المسمى الوظيفي لهم أخرى ، مما يعني أن عينة الدراسة متنوعة ، وهذا ما سوف يمكننا من معرفة آراء عدد من الأفراد على مستوى هذه المصارف والذين يشغلون وظائف متعددة ، ، وبالتالي فإن ذلك ينعكس إيجاباً على صحة البيانات المتحصل عليها من الاستبانة .

جدول رقم (5)

خصائص عينة الدراسة

م	الخاصية	الفئات	التكرار	النسبة
1	الجنس	ذكر	39	%73.6
		أنثى	14	%26.4
	المجموع		53	%100
2	العمر	أقل من 30 سنة	13	%24.5
		من 30 – 40 سنة	18	%34.0
		أكبر من 40 سنة	22	%41.5
	المجموع		53	%100
3	سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	14	%26.4
		من 5–اقل من 10 سنوات	6	%11.3
		من 10 – أقل من 15 سنة	14	%26.4
		15 سنة فأكثر	19	%35.8
	المجموع		53	%100
4	المؤهل العلمي	ثانوية عامة	1	%1.9
		دبلوم متوسط	6	%11.3
		دبلوم عالي	3	%5.7
		بكالوريوس	36	%67.9
		ماجستير	7	%13.2
	المجموع		53	%100
5	التخصص العلمي	محاسبة	17	%32.1
		إدارة اعمال	14	%26.4
		تمويل ومصارف	8	%15.1
		اقتصاد	7	%13.2
		تخصصات أخرى	7	%13.2
	المجموع		53	%100
6	المسمى الوظيفي	مدير فرع	2	%3.8

		مساعد مدير فرع	3	%5.7
		رئيس قسم المراجعة الداخلية	4	%7.5
		رئيس قسم الحسابات الجارية	9	%17.0
		رئيس قسم الائتمان	6	%11.3
		موظف بقسم المراجعة الداخلية	3	%5.7
		موظف بقسم الحسابات الجارية	10	%18.9
		موظف بقسم الخزينة	2	%3.8
		موظف بقسم المقاصة	4	%7.5
		موظف بقسم الاعتمادات	1	%1.9
		أخرى	9	%17.0
المجموع			53	%100

2.6.3 التحليل الإحصائي الاستدلالي :

لقد تم الاعتماد على التحليل الإحصائي الاستدلالي للبيانات التي تم تجميعها والتي احتوت على مجموعة من الفقرات التي من شأنها الحكم على فرضيات الدراسة ، واختبارها إحصائياً من خلال احتساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة (t- test) لاختبار (One-Sample Test) .

7.3 اختبار فرضيات الدراسة : من خلال تفريغ إجابات أفراد عينة الدراسة وتحليلها ضمن برنامج SPSS ، سيتم فيما يلي عرض فرضيات الدراسة واختبار صحتها من عدمه ، وذلك كما يلي :

الفرضية الرئيسية : تهدف الفرضية الرئيسية إلى معرفة مدى وجود علاقة وتأثير للجان مجلس الإدارة في الحد من الفساد المالي والإداري أو عدمها ، ولاختبار هذه الفرضية فقد تم صياغتها إحصائياً على النحو التالي :

الفرضية العدمية : تنص على " لا يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) بين لجان مجلس الإدارة والحد من الفساد المالي والإداري في المصارف التجارية الليبية " .

الفرضية البديلة : تنص على " يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) بين لجان مجلس الإدارة والحد من الفساد المالي والإداري في المصارف التجارية الليبية " .

وحتى يمكن اختبار هذه الفرضية تم صياغة (5) فرضيات فرعية ، وذلك على النحو التالي :

الفرضية الفرعية الأولى :

" يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) بين لجنة المراجعة وعملية تحسين جودة التقارير المالية بالمصارف التجارية الليبية " .

ولاختبار هذه الفرضية فقد تم صياغتها إحصائياً على النحو التالي :

الفرضية العدمية (H_0) :" لا يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) بين لجنة المراجعة وعملية تحسين جودة التقارير المالية بالمصارف التجارية الليبية " .

الفرضية البديلة (H_1) :" يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) بين لجنة المراجعة وعملية تحسين جودة التقارير المالية بالمصارف التجارية الليبية " .

جدول رقم (6)

إحصاءات آراء عينة الدراسة بخصوص مدى وجود تأثير للجنة المراجعة في عملية تحسين جودة التقارير المالية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الاهمية	درجة الاهمية
1	يقع على لجنة المراجعة مسؤولية التأكد من أن التقارير المالية يتم مناقشتها من قبل الأشخاص ذوي الخبرة والكفاءة والموضوعية .	4.39	.531	1	عالية جداً
2	يقع على لجنة المراجعة مسؤولية الحد من خطر التقارير المالية الاحتيالية عن طريق تحديد العوامل التي تقود الى تلك التقارير .	4.16	.726	5	عالية
3	يقع على لجنة المراجعة مسؤولية فحص ومراجعة السياسات المحاسبية والاجراءات المتبعة في إعداد القوائم المالية .	4.32	.672	3	عالية جداً
4	يقع على لجنة المراجعة مسؤولية دراسة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة للموافقة عليها .	4.33	.552	2	عالية جداً
5	يقع على لجنة المراجعة مسؤولية تسهيل تدفق المعلومات بين مجلس الإدارة والمراجعين الخارجيين والداخليين والإدارة التنفيذية .	4.20	.660	4	عالية جداً

يتضح من الجدول رقم (6) أن المتوسطات الحسابية لجميع العبارات بالجدول أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) ، وهذا يشير الى موافقة أفراد عينة الدراسة على العبارات ، كما يتبين أيضاً من الجدول بأن الانحراف المعياري للعبارات يتراوح ما بين (0.531 – 0.726) والفرق بين الانحرافين أقل من الواحد الصحيح ، وهذا يدل على تجانس وتشابه إجابات أفراد عينة الدراسة نحو العبارات .

وللتحقق من أن المتوسط الحسابي الذي أبداه المستجيبون من أفراد العينة أكبر بدرجة معنوية من وسط أداة القياس وأن هذا الفرق لا يعود للصدفة ، لذلك فقد تم استخدام اختبار (T-test) بمستوى دلالة (α=0.05) لإجابات عينة الدراسة والخاصة بفقرات الفرضية ، والجدول رقم (7) يوضح النتائج التي تم التوصل إليها لفقرات الفرضية مجتمعة .

جدول رقم (7)

نتائج اختبار صحة الفرضية الفرعية الأولى والقرار الإحصائي الخاص بها

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	خطأ المتوسط	T المحسوبة	T الجدولية	القيمة الاحتمالية (P)	درجات الحرية	مستوى الدلالة (α)
4.286	.468	.064	20.007	1.675	0.000	52	0.05

ومن خلال الجدول رقم (7) تبين أن القيمة الاحتمالية 0.000=(P) وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية α=0.05 ، كما أن قيمة (t) المحسوبة = 20.007 وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية والتي تساوي 1.675 ، وبناء على ذلك فأننا نرفض الفرضية العدمية (H_0) التي تنص على " لا يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) بين لجنة المراجعة وعملية تحسين جودة التقارير المالية بالمصارف التجارية الليبية " ونقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على " يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) بين لجنة المراجعة وعملية تحسين جودة التقارير المالية بالمصارف التجارية الليبية " .

الفرضية الفرعية الثانية :

" يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) بين لجنة المراجعة وعملية دعم وظيفة المراجعة الخارجية بالمصارف التجارية الليبية " .

ولاختبار هذه الفرضية فقد تم صياغتها إحصائياً على النحو التالي :

الفرضية العدمية (H_0) :" لا يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) بين لجنة المراجعة وعملية دعم وظيفة المراجعة الخارجية بالمصارف التجارية الليبية " .

الفرضية البديلة (H_1) :" يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) بين لجنة المراجعة وعملية دعم وظيفة المراجعة الخارجية بالمصارف التجارية الليبية " .

جدول رقم (8)

إحصاءات آراء عينة الدراسة بخصوص مدى وجود تأثير للجنة المراجعة في عملية دعم وظيفة المراجعة الخارجية .

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الاهمية	درجة الاهمية
1	يقع على لجنة المراجعة مسؤولية ترشيح وتعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه وإعداد خطاب التكليف الصادر له .	4.41	.602	1	عالية جداً
2	يقع على لجنة المراجعة مسؤولية مساعدة المراجع الخارجي في أداء مهامه والمحافظة على استقلاله ، وكذلك الحصول على كافة المعلومات والايضاحات التي يحتاج لها .	4.30	.638	2	عالية جداً
3	يقع على لجنة المراجعة مسؤولية حل المشاكل والنزاعات التي قد تنشأ بين المراجع الخارجي والإدارة .	4.09	.766	4	عالية
4	يقع على لجنة المراجعة مسؤولية متابعة نتائج الفحص الذي يقوم به المراجع الخارجي ودراسة وتقييم ملاحظاته ، واستلام تقرير المراجعة ودراسة التوصيات الواردة به .	4.22	.800	3	عالية جداً

يتضح من الجدول رقم (8) أن المتوسطات الحسابية لجميع العبارات بالجدول أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) ، وهذا يشير الى موافقة أفراد عينة الدراسة على العبارات ، كما يتبين أيضاً من الجدول بأن الانحراف المعياري للعبارات يتراوح ما بين (0.602 – 0.800) والفرق بين الانحرافين أقل من الواحد الصحيح ، وهذا يدل على تجانس وتشابه إجابات أفراد عينة الدراسة نحو العبارات .

وللتحقق من أن المتوسط الحسابي الذي أبداه المستجيبون من أفراد العينة أكبر بدرجة معنوية من وسط أداة القياس وأن هذا الفرق لا يعود للصدفة ، لذلك فقد تم استخدام اختبار (T-test) بمستوى دلالة (α=0.05) لإجابات عينة الدراسة والخاصة بفقرات الفرضية ، والجدول رقم (9) يوضح النتائج التي تم التوصل إليها لفقرات الفرضية مجتمعة .

جدول رقم (9)

نتائج اختبار صحة الفرضية الفرعية الثانية والقرار الإحصائي الخاص بها

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	خطأ المتوسط	T المحسوبة	T الجدولية	القيمة الاحتمالية (P)	درجات الحرية	مستوى الدلالة (α)
4.259	.558	.076	16.404	1.675	0.000	52	0.05

ومن خلال الجدول رقم (9) تبين أن القيمة الاحتمالي 0.000 = (P) وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية0.05= α ، كما أن قيمة (t) المحسوبة = 16.404 وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية والتي تساوي 1.675 ، وبناء على ذلك فأننا نرفض الفرضية العدمية (H_0) والتي تنص على " لا يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) بين لجنة المراجعة وعملية دعم وظيفة المراجعة الخارجية بالمصارف التجارية الليبية " ونقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على " يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) بين لجنة المراجعة وعملية دعم وظيفة المراجعة الخارجية بالمصارف التجارية الليبية " .

الفرضية الفرعية الثالثة :

" يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) بين لجنة المراجعة وعملية دعم وظيفة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية " .

ولاختبار هذه الفرضية فقد تم صياغتها إحصائياً على النحو التالي :

الفرضية العدمية (H_0) :" لا يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) بين لجنة المراجعة وعملية دعم وظيفة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية " .

الفرضية البديلة (H_1) :" يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) بين لجنة المراجعة وعملية دعم وظيفة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية " .

جدول رقم (10)

إحصاءات آراء عينة الدراسة بخصوص مدى وجود تأثير للجنة المراجعة في عملية دعم وظيفة المراجعة الداخلية .

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الاهمية	درجة الاهمية
1	يقع على لجنة المراجعة مسؤولية المشاركة في تعيين موظفي قسم المراجعة الداخلية وترقيتهم وفق كفاءتهم ومؤهلاتهم .	4.37	.595	3	عالية جداً
2	يقع على لجنة المراجعة مسؤولية تقييم فاعلية المراجعة الداخلية وجودتها ، وأنها تتم وفقاً لمعايير الاداء المهني .	4.43	.604	1	عالية جداً
3	يقع على لجنة المراجعة مسؤولية المساهمة في زيادة فعالية نظم الرقابة الداخلية ، وذلك من خلال فحص لائحة المراجعة والموافقة عليها .	4.41	.602	2	عالية جداً
4	يقع على لجنة المراجعة مسؤولية حل المشاكل والخلافات التي قد تنشأ بين الإدارة والمراجع الداخلي .	4.09	.766	5	عالية
5	يقع على لجنة المراجعة مسؤولية الإشراف على وظيفة المراجعة الداخلية ومراجعة التقارير التي تقدمها والنتائج التي تتوصل إليها وتقديم التوصيات للإدارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة .	4.33	.552	4	عالية جداً

يتضح من الجدول رقم (10) أن المتوسطات الحسابية لجميع العبارات بالجدول أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) ، وهذا يشير الى موافقة أفراد عينة الدراسة على العبارات ، كما يتبين أيضاً من الجدول بأن الانحراف المعياري للعبارات يتراوح ما بين (0.552 – 0.766) والفرق بين الانحرافين أقل من الواحد الصحيح ، وهذا يدل على تجانس وتشابه إجابات أفراد عينة الدراسة نحو العبارات .

وللتحقق من أن المتوسط الحسابي الذي أبداه المستجيبون من أفراد العينة أكبر بدرجة معنوية من وسط أداة القياس وأن هذا الفرق لا يعود للصدفة ، لذلك فقد تم استخدام اختبار (T-test) بمستوى دلالة (α=0.05) لإجابات عينة الدراسة والخاصة بفقرات الفرضية ، والجدول رقم (11) يوضح النتائج التي تم التوصل إليها لفقرات الفرضية مجتمعة .

جدول رقم (11)

نتائج اختبار صحة الفرضية الفرعية الثالثة والقرار الإحصائي الخاص بها

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	خطأ المتوسط	T المحسوبة	T الجدولية	القيمة الاحتمالية (P)	درجات الحرية	مستوى الدلالة (α)
4.332	.433	.059	22.389	1.675	0.000	52	0.05

ومن خلال الجدول رقم (11) تبين أن القيمة الاحتمالي 0.000 = (P) وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية 0.05 =α ، كما أن قيمة (t) المحسوبة = 22.389 وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية والتي تساوي 1.675 ، وبناء على ذلك نرفض الفرضية العدمية (H_0) والتي تنص " لا يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) بين لجنة المراجعة وعملية دعم وظيفة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية " ونقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تنص " يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) بين لجنة المراجعة وعملية دعم وظيفة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية " .

الفرضية الفرعية الرابعة :

" يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) بين لجنة المكافآت وعملية تحديد وتقييم سياسة المكافآت بالمصارف التجارية الليبية " .

ولاختبار هذه الفرضية فقد تم صياغتها إحصائياً على النحو التالي :

الفرضية العدمية (H_0) :" لا يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) بين لجنة المكافآت وعملية تحديد وتقييم سياسة المكافآت بالمصارف التجارية الليبية " .

الفرضية البديلة (H_1) :" يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) بين لجنة المكافآت وعملية تحديد وتقييم سياسة المكافآت بالمصارف التجارية الليبية " .

جدول رقم (12)

إحصاءات آراء عينة الدراسة بخصوص مدى وجود تأثير للجنة المكافآت في عملية تحديد وتقييم سياسة المكافآت .

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الاهمية	درجة الاهمية
1	يقع على لجنة المكافآت مسؤولية إعداد سياسة واضحة ترتبط بالأداء لرواتب ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية .	4.15	.601	3	عالية
2	يقع على لجنة المكافآت مسؤولية اتخاذ خطوات لتعديل برامج مكافآت الإدارة العليا ، بحيث ترتبط قيمة المكافآت بأداء الأعضاء.	4.00	.679	4	عالية
3	يقع على لجنة المكافآت مسؤولية التأكد من وجود سياسة مكافآت واضحة ومحددة ، بحيث تضمن هذه السياسة أن تكون المكافآت والرواتب كافية ومحفزة لاستقطاب الكفاءات المؤهلة .	4.28	.600	1	عالية جداً
4	يقع على لجنة المكافآت مسؤولية تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه والتوصية لمجلس الإدارة بالمصادقة عليها .	4.22	.639	2	عالية جداً
5	يقع على لجنة المكافآت مسؤولية مراجعة واجباتها ومسؤولياتها ، وإعطاء التوصيات لمجلس الإدارة بشأن تعديلها أذا لزم الأمر .	3.92	.851	5	عالية

يتضح من الجدول رقم (12) أن المتوسطات الحسابية لجميع العبارات بالجدول أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) ، وهذا يشير الى موافقة أفراد عينة الدراسة على العبارات ، كما يتبين أيضاً من الجدول بأن الانحراف المعياري للعبارات يتراوح ما بين (0.600 – 0.851) والفرق بين الانحرافين أقل من الواحد الصحيح ، وهذا يدل على تجانس وتشابه إجابات أفراد عينة الدراسة نحو العبارات .

وللتحقق من أن المتوسط الحسابي الذي أبداه المستجيبون من أفراد العينة أكبر بدرجة معنوية من وسط أداة القياس وأن هذا الفرق لا يعود للصدفة ، لذلك فقد تم استخدام اختبار (T-test) بمستوى دلالة (α=0.05) لإجابات عينة الدراسة والخاصة بفقرات الفرضية ، والجدول رقم (13) يوضح النتائج التي تم التوصل إليها لفقرات الفرضية مجتمعة .

جدول رقم (13)

نتائج اختبار صحة الفرضية الفرعية الرابعة والقرار الإحصائي الخاص بها

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	خطأ المتوسط	T المحسوبة	T الجدولية	القيمة الاحتمالية (P)	درجات الحرية	مستوى الدلالة (α)
4.117	.495	.068	16.419	1.675	0.000	52	0.05

ومن خلال الجدول رقم (13) تبين أن القيمة الاحتمالي 0.000 = (P) وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية 0.05 =α ، كما أن قيمة (t) المحسوبة = 16.419 وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية والتي تساوي 1.675 ، وبناء على ذلك نرفض الفرضية العدمية (H_0) والتي تنص " لا يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) بين لجنة المكافآت وعملية تحديد وتقييم سياسة المكافآت بالمصارف التجارية الليبية " ونقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تنص " يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) بين لجنة المكافآت وعملية تحديد وتقييم سياسة المكافآت بالمصارف التجارية الليبية " .

الفرضية الفرعية الخامسة :

" يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) بين لجنة التعيينات وعملية تحديد وتقييم سياسة التعيينات بالمصارف التجارية الليبية " .

ولاختبار هذه الفرضية فقد تم صياغتها إحصائياً على النحو التالي :

الفرضية العدمية (H_0) :" لا يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) بين لجنة التعيينات وعملية تحديد وتقييم سياسة التعيينات بالمصارف التجارية الليبية " .

الفرضية البديلة (H_1) :" يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) بين لجنة التعيينات وعملية تحديد وتقييم سياسة التعيينات بالمصارف التجارية الليبية " .

جدول رقم (14)

إحصاءات آراء عينة الدراسة بخصوص مدى وجود تأثير للجنة التعيينات في عملية تحديد وتقييم سياسة التعيينات .

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الاهمية	درجة الاهمية
1	يقع على لجنة التعيينات مسؤولية وضع آليات شفافة للتعيين ، بما يضمن الحصول على أفضل المرشحين المؤهلين .	4.33	.783	1	عالية جداً
2	يقع على لجنة التعيينات مسؤولية وضع المواصفات والمهارات والخبرات التي يجب أن تتوفر كشرط للعضوية في مجلس الإدارة .	4.22	.823	4	عالية جداً

3	يقع على لجنة التعيينات مسؤولية الإعلان عن الوظيفة المطلوب إشغالها ، ودعوة المؤهلين لتقديم طلباتهم للتعيين .	4.15	.662	5	عالية
4	يقع على لجنة التعيينات مسؤولية مراجعة الإرشادات المتعلقة بتطبيق مبادئ الحوكمة وإمداد مجلس الإدارة بالتوصيات الخاصة بتطويرها .	3.94	.864	6	عالية
5	يقع على لجنة التعيينات مسؤولية توخي الموضوعية وذلك بمقارنة مؤهلات ومهارات المتقدم مع المواصفات الموضوعة من قبل المصرف	4.32	.580	2	عالية جداً
6	يقع على لجنة التعيينات مسؤولية الاشتراك مع بقية أعضاء مجلس الإدارة في تقييم المهارات المطلوبة للعمل المصرفي باستمرار .	4.26	.711	3	عالية جداً

يتضح من الجدول رقم (14) أن المتوسطات الحسابية لجميع العبارات بالجدول أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) ، وهذا يشير الى موافقة أفراد عينة الدراسة على العبارات ، كما يتبين أيضاً من الجدول بأن الانحراف المعياري للعبارات يتراوح ما بين (0.580 – 0.864) والفرق بين الانحرافين أقل من الواحد الصحيح ، وهذا يدل على تجانس وتشابه إجابات أفراد عينة الدراسة نحو العبارات .

وللتحقق من أن المتوسط الحسابي الذي أبداه المستجيبون من أفراد العينة أكبر بدرجة معنوية من وسط أداة القياس وأن هذا الفرق لا يعود للصدفة ، لذلك فقد تم استخدام اختبار (T-test) بمستوى دلالة (α=0.05) لإجابات عينة الدراسة والخاصة بفقرات الفرضية ، والجدول رقم (15) يوضح النتائج التي تم التوصل إليها لفقرات الفرضية مجتمعة .

جدول رقم (15)

نتائج اختبار صحة الفرضية الفرعية الخامسة والقرار الإحصائي الخاص بها

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	خطأ المتوسط	T المحسوبة	T الجدولية	القيمة الاحتمالية (P)	درجات الحرية	مستوى الدلالة (α)
4.207	**.532**	**.073**	**16.525**	**1.675**	**0.000**	**52**	**0.05**

ومن خلال الجدول رقم (15) تبين أن القيمة الاحتمالي 0.000 = (P) وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية 0.05 =α ، كما أن قيمة (t) المحسوبة = 16.525 وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية والتي تساوي 1.675 ، وبناء على ذلك نرفض الفرضية العدمية (H_0) والتي تنص " لا يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) بين لجنة التعيينات وعملية تحديد وتقييم سياسة التعيينات بالمصارف التجارية الليبية " ونقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تنص " يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) بين لجنة التعيينات وعملية تحديد وتقييم سياسة التعيينات بالمصارف التجارية الليبية " .

ووفقاً للنتائج السابقة ومن خلال قبول (5) الفرضيات الفرعية البديلة ، فإنه ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية الرئيسية البديلة ، والتي مفادها " **يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) بين لجان مجلس الإدارة والحد من الفساد المالي والإداري في المصارف التجارية الليبية** " .

8.3 النتائج والتوصيات :

أولاً : النتائج .

في ضوء التحليلات النظرية والعملية للدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية :

1- يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) بين لجان مجلس الإدارة والحد من الفساد المالي والإداري في المصارف التجارية الليبية ، وهذا كان انعكاساً للنتائج الفرعية الآتية :

- يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) بين لجنة المراجعة وعملية تحسين جودة التقارير المالية بالمصارف التجارية الليبية .
- يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) بين لجنة المراجعة وعملية دعم وظيفة المراجعة الخارجية بالمصارف التجارية الليبية .
- يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) بين لجنة المراجعة وعملية دعم وظيفة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية .
- يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) بين لجنة المكافآت وعملية تحديد وتقييم سياسة المكافآت بالمصارف التجارية الليبية .
- يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) بين لجنة التعيينات وعملية تحديد وتقييم سياسة التعيينات بالمصارف التجارية الليبية .

2- إن للتطبيق السليم لمجلس الإدارة في الحد من الفساد المالي والإداري مجموعة من اللجان أبرزها (لجنة المراجعة ، لجنة المكافآت ، لجنة التعيينات) .

3- إن هناك إدراك جيد من قبل موظفي المصارف التجارية محل الدراسة للدور المهم الذي تلعبه لجان مجلس الإدارة في الحد من الفساد المالي والإداري .

4- لا توجد اختلافات بين إجابات المبحوثين حول دور لجان مجلس الإدارة في الحد من الفساد المالي والإداري ، وهو ما أشارت إليه نتائج التحليل الإحصائي .

5- أيضاً عززت نتائج الدراسة الحالية نتائج بعض الدراسات السابقة مثل (دراسة دودين ، 2015م) ، ودراسة (بوحديد ويحياوي ، 2016م) ، ودراسة (Ahmed Alqudah, 2016) ، ودراسة (Alonso Carrillo.,et al, 2019) ، بخصوص وجود تأثير إيجابي للجان مجلس الإدارة في الحد من الفساد المالي والإداري .

ثانياً : التوصيات .

على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يوصي الباحث بما يلي :

1- على المصارف التجارية الليبية أن تهتم بلجان مجلس الإدارة كأحد آليات الحوكمة لما لها من أثر فعال في الحد من الفساد المالي والإداري .

2- ضرورة تنظيم دورات تدريبية لموظفي المصارف التجارية وذلك بهدف توعيتهم بأهمية لجان مجلس الإدارة كأحد آليات الحوكمة، وما لها من دور واضح في عملية الحد من الفساد المالي والإداري ، وذلك من أجل تأهيلهم وتعزيز قدراتهم ، وبما يتماشى مع المستجدات والتطورات التي تحدث في هذا المجال .

3- ضرورة تبني إجراءات وقوانين صارمة تقيد المصارف التجارية الليبية بالالتزام القانوني بتطبيق آليات الحوكمة وخصوصاً آلية مجلس الإدارة ، والعمل على توفير الإطار المؤسسي والقانوني كبيئة مناسبة لذلك .

4- ضرورة إجراء المزيد من الدراسات التي تتوسع في مفهوم لجان مجلس الإدارة ودورها في الحد من الفساد ، ومحاولة ربط عملية الحد من الفساد بمتغيرات أخرى لم تتناولها الدراسة ، وإن يتم تطبيقها على قطاعات اقتصادية أخرى كقطاع التأمين وقطاع الخدمات وذلك سعياً لتعزيز نتائج هذه الدراسة وتطويرها .

5- عقد اتفاقيات مع بعض الدول التي لديها خبرة طويلة في مكافحة الفساد ، وذلك من أجل تبادل تلك الخبرات والاستفادة منها في الحد من الفساد الموجود بالمصارف التجارية الليبية .

قائمة المراجع :

أولاً : المراجع العربية :

أ- الدوريات :

1- احميده، ابراهيم محمد ، " العلاقة بين حوكمة الشركات وممارسات الإفصاح البيئي في البيئة الليبية " ، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية ، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن ، الجامعة الأسمرية الإسلامية ، العدد 13 ، يونيو ، 2019م .

2- الرياني، علي محمد ، " الفساد الإداري في المجتمع الليبي وآليات مكافحته " ، مجلة الأكاديمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد 8 ، يوليو ، 2015م .

3- الشربجي، عادل محمد ، والمايل، عبد السلام محمد ، " واقع الفساد المالي والإداري : الآثار وسبل مكافحته " ، مجلة الدراسات الاقتصادية ، كلية الاقتصاد ، جامعة سرت ، المجلد 1 ، العدد 2 ، مارس ، 2018م .

4- الفطيسي، عبد الغني أحمد ، " الفساد المالي وأوجه القصور في الرقابة على المال العام في ليبيا : دراسة تحليلية " ، المجلة الجامعة ، العدد 16 ، المجلد 1 ، فبراير ، 2014م .

5- بن حسين، سليمة ، " الحوكمة .. دراسة في المفهوم " ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الشهيد حمّة لخضر – الوادي ، العدد 10 ، يناير ، 2015م .

6- بوحديد، ليلى ويحياوي، الهام ، " دور آليات حاكمية المؤسسات في الحد من الفساد المالي والإداري في المؤسسة العمومية الجزائرية " ، مجلة آفاق للعلوم ، المجلد 1 ، العدد 1 ، يناير ، 2016م .

7- بوسلمة، حكيمة ، " حوكمة الشركات كآلية لمواجهة الفساد المالي وتحقيق التنمية المستدامة- تجربة ماليزيا نموذجا " ، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة عمار ثليجي بالأغواط ، الجزائر ، المجلد 2 ، العدد 2 ، ديسمبر ، 2018م .

8- تقرورت، محمد ، وقبلي، نبيل ، " تحديات مجلس الإدارة في ظل حوكمة الشركات " ، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي ، جامعة المسيلة ، العدد 3 ، مارس ، 2018م .

9- تومي، ميلود ، وعلون، محمد لمين ، " التدقيق الداخلي كآلية للحد من الفساد الإداري والمالي في المؤسسة الاقتصادية ، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية ، جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي ، العدد 20 ، ديسمبر ، 2016م .

10- حلس، سالم عبد الله ، وأبوريدة، ماهرإبراهيم محمد ، " دور مجالس الإدارة في تحسين أداء لجان التدقيق في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين " ، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية ، المجلد 23 ، العدد 2 ، يونيو ، 2015م .

11- دمنهوري، أمل محمد شيخ حسين ، والراشد، تغريد عبد العزيز سليمان ، " أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن على تحسين الأداء : دراسة تطبيقية على البنوك التجارية بمدينة جدة " ، المجلة العربية للإدارة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، جامعة الدول العربية ، المجلد 38 ، العدد 1 ، مارس ، 2018م .

12- دودين، أحمد يوسف ، " أهمية الحوكمة المؤسسية في تعزيز الرقابة ومكافحة الفساد : دراسة حالة شركة مصفاة البترول الأردنية " ، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية ، المجلد 15 ، العدد 3 ، 2015م .

13- سارة، جريو ، ونبيل، بوفليح ، " دور الحكم الراشد في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري " ، مجلة الاقتصاد والمالية ، المجلد 4 ، العدد 2 ، 2018م .

14- سلمان، علي حسين ، وجبار، ناظم شعلان ، " تطبيق آليات حوكمة الشركات وأثره على مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية : دراسة تطبيقية لعينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية " ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة واسط ، العدد 28 ، كانون الاول ، الجزء الأول ، 2017م .

15- صبرينة، كردودي ، وعتيقة، وصاف ، " الوقاية من الفساد المالي والإداري من منظور الفكر الإسلامي (مشكلة الإثراء غير المشروع لموظف القطاع العمومي) " ، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية ، العدد 7 ، 2016م .

16- عبيرات، مقدم وطعابة، سمية ، " دور مجلس الإدارة في تحسين الأداء المالي في ظل التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات : دراسة حالة شركة ألبانس للتأمينات " ، مجلة دراسات العدد الاقتصادي ، المجلد رقم 10 ، العدد 1 ، يناير ، 2019م .

17- عريقيب، سعاد عبد السلام ، والمبسوط، ربيعة عاشور أحمد ، " البيئة الحاضنة للفساد المالي في ليبيا وآثاره : دراسة تحليلية للفترة (2003 – 2016) ، مجلة آفاق علمية ، كلية الدراسات العليا بالجامعة الأسمرية الإسلامية ، العدد الأول ، ابريل ، 2018م .

18- غنيم، محمود رجب يس ، " دور لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة في مواجهة الفساد المالي : دليل ميداني من البيئة السعودية " ، المجلة العلمية التجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، المجلد 2 ، 2014م .

19- كمال، قاسمي ، ووسيلة، سعود ، " دور مجلس الإدارة في ظل تبني الحوكمة المؤسسية في المؤسسات الاقتصادية : دراسة حالة بنك البركة الإسلامي – البحرين " ، مجلة معارف ، جامعة أكلي محند أولحاج ، الجزائر ، السنة 10 ، العدد 20 ، يونيو ، 2016م .

20- محمد، عمر السر الحسن ، وخليلو، حسام عيسى ، " دراسة تحليلية للعلاقة بين آليات حوكمة الشركات وتحقيق الشفافية في التقارير المالية للمصارف : دراسة ميدانية على المصارف التجارية السودانية " ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، مجلد 37 ، العدد 2 ، 2015م .

21- محمود، غازي عثمان ، وسعيد، لقمان محمد ، ومحمد، عمر ابراهيم ، " العوامل المؤثرة في اكتشاف الفساد المالي والإداري : دراسة ميدانية في ديوان الرقابة المالية " ، مجلة جامعة جيهان – اربيل العلمية ، العدد 2 ، سبتمبر ، 2018م .

22- ملاح، وئام ، " دور آليات الحوكمة الداخلية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية : دراسة حالة المؤسسة الوطنية لمناجم الفوسفات somiphos بتبسة " ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، المجلد 12 ، العدد 1 ، 2019م .

23- موسى، فتحي رمضان ، " دور مجالس الإدارة في دعم وظيفة المراجعة الداخلية : دراسة تطبيقية على بعض المؤسسات الليبية " ، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية ، كلية الاقتصاد والتجارة ، الجامعة الأسمرية الإسلامية ، زليتن ، العدد 9 ، يونيو ، 2017م .

ب– الرسائل العلمية :

1- أبو بركة، محمد عبد ربه ، " أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على السيولة النقدية : دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المدرجة في بورصة فلسطين " ، رسالة ماجستير ، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا ، غزة ، ابريل ، 2017م .

2- اسماعيل، سامي يوسف محمد ، " مدى مساهمة لجان المراجعة في دعم وتعزيز استقلال المراجع الخارجي : دراسة تطبيقية على مكاتب وشركات التدقيق العاملة في قطاع غزة " ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، قسم المحاسبة والتمويل ، الجامعة الاسلامية – غزة ، 2014م .

3- الصوص، إياد سعيد محمود ، " مدى فعالية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي : دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في فلسطين " ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، قسم المحاسبة والتمويل ، الجامعة الاسلامية – غزة ، 2012م .

4- إلياس، الأشهب ، " مسؤولية هيئة مجلس الإدارة في تفعيل حوكمة الشركات : دراسة حالة شركة سونلغاز – الوادي " ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر – بسكرة ، الجزائر ، 2015م .

5- جرمان، أيمن ، " دور لجان المراجعة في تحسين جودة المعلومات المالية : دراسة إستطلاعية لعينة من المهنيين " ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي– أم البواقي ، الجزائر، 2017م

6- حركات، إيمان ، " حوكمة الشركات ودورها في تحسين جودة التدقيق الداخلي : مجمع صيدال نموذجا " ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد ، قسم علوم التسيير ، جامعة الوادي ، الجزائر ، 2014م .

7- سنوساوي، إلهام ، " أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات عل جودة التقارير المالية : دراسة حالة بعض الشركات الجزائرية " ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف 1 ، الجزائر ، 2016م

8- شبير، ماهر أسامة نايف ، " أثر استخدام آليات الحوكمة في تخفيض تكاليف الوكالة : دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين " ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية بغزة ، 2017م .

9- عبد الناصر، عاشوري ، " دور التدقيق الخارجي في تدعيم الممارسة الجيدة لحوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية : دراسة تطبيقية " ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف 1 ، الجزائر ، 2016م .

10- فضيلة، مخلوف ، " حوكمة الشركات في مواجهة الفساد الإداري " ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، الجزائر ، 2015م .

11- كلثوم، حفيظ هاجر ، " المراجعة الداخلية كآلية لتفعيل مبادئ حوكمة المؤسسات في المؤسسات الاقتصادية : دراسة إستبيانية " ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، 2014م .

12- مداح، عبد الباسط ، " أثر جودة المعلومات المحاسبية في الكشف عن الفساد المالي في ظل تبني حوكمة الشركات : دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية " ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف / المسيلة ، الجزائر ، 2018م .

13- نسيمة، مرابط ، " دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين : دراسة حالة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي لأم البواقي " ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة أم البواقي ، الجزائر ، 2017م .

ج- المؤتمرات والندوات :

1- أبوحليقة، أسماء ميلاد ، ومهلهل، سمير مفتاح ، " دور المراجع الداخلي كأحد آليات الحوكمة في مواجهة الفساد المالي " ، مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة حول : المؤسسات واشكالية التنمية في الدول النامية " ليبيا نموذجاً " ، المنعقد في مدينة الخمس ، جامعة المرقب ، في الفترة 11 ، 12 ، نوفمبر ، 2019م .

2- الجازوي، صالح أبوبكر، والبرعصي، عبد السلام حسين ، " حوكمة القطاع المصرفي ودورها في مكافحة الفساد المالي : دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية " ، مقدمة إلى المؤتمر العلمي الثاني حول : الحوكمة في المؤسسات الليبية ، المنعقد في مدينة البيضاء في الفترة 11 ، 12 ، نوفمبر ، 2018م .

3- الصادق، عبد السلام ، ومليطان، عبد المجيد ، " أخلاقيات العمل الوظيفي وأثرها على الفساد الإداري : دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الحكومية في مدينة مصراته " ، الندوة العلمية الأولى لقسم الأعمال حول اخلاقيات العمل الوظيفي – الواقع والتطلعات ، المنعقدة في مدينة الخمس بكلية الاقتصاد والتجارة ، جامعة المرقب ، في الفترة 26 ، 27 ، يوليو ، 2017م .

4- إنبية، عادل الكاسح ، " مكافحة الفساد المالي والإداري في ليبيا : الواقع والتحديات " ، مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي الأول حول : السياسات الاقتصادية ومستقبل التنمية في ليبيا ، الجزء الأول ، المنعقد في مدينة الخمس في الفترة 11-13 ، ديسمبر ، 2017م .

5- سعدان، آسيا ، وشعابنية، سعاد ، " ميكانيزمات الحد من الفساد الإداري والمالي : حوكمة الشركات نموذجا " ، ورقة علمية مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول : الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية ، المنعقد في الجزائر بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة ، في الفترة 24 ، 25 ، ابريل ، 2018م .

6- وريث، الصيد أنبية ، " حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي وتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا " ، مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة حول : المؤسسات واشكالية التنمية في الدول النامية " ليبيا نموذجاً " ، المنعقد في مدينة الخمس ، جامعة المرقب ، في الفترة 11 ، 12 ، نوفمبر ، 2019م .

د- التقارير :

1- تقرير ديوان المحاسبة الليبي لسنة 2017م .

ثانياً : المراجع الأجنبية :

1. Ahmed Alqudah,G.M.,(2016) .“ The Role of Corporate Governance in Confronting the Financial and Accounting Corruption in the Public Firms”, Research Journal of Finance and Accounting , Vol.7, No.20, pp108-115.
2. Alonso Carrillo,M.l., Priego De La Cruz,A.M.,and Nunez Chicharro,M.(2019). “ The Impact of Corporate Governance on Corruption Disclosure in European Listed Firms through the Implementation of Directive 2014/95/EU”, Sustainability, 11(22), 6479. DOI : https://doi.org/10.3390/su11226479
3. Nathmy,E.I., Al-Aroud,S.F., and Almbaidin,T.H.,(2015).“ The Effect of the Absence of the Application of the Mechanisms of Corporate Governance on the Internal auditing Efficiency to reduce Financial Corruption in the Jordanian Ministries”, Advances in Management & Applied Economics, Vol.5, No.4, pp61-77 .
4. Transparency International, The Global Coalition Against Corruption, 2019, available at: https://www.transparency.org .